

رفع معالم الحنيفية

بمحو وسائل الوثنية

بقلم

أحمد بن محمود بن محمد

(أحمد يري)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد: فإن الله خلق الجن والإنس ليخلصوا له العبادة ونهاهم عن الإشراك به، وخلق عباده حنفاء، وسد جميع الطرق الموصلة إلى الإشراك به تحقيقاً للتوحيد.

ومن أعظم الطرق الموصلة إلى الشرك الغلو في الصالحين، والافتتان بقبورهم؛ لذا نهى الله تعالى عن إطرائهم والغلو فيهم.

قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ...﴾ [النساء: ١٧١]

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وهذه الآية واقعة إثر قول الله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِالطَّعَامِ﴾ [المائدة: ٧٥].

فأوضح تعالى حاجة عيسى وأمه إلى الطعام، وعدم استغنائهم عنه طرفة عين، تنبيها لبشريتهم. ومن كان هذا حاله ونعته فلا تثبت له العبادة بحال؛

ولكن أبت النصارى الفرقة الضالة إلا أن يقصدوا في حاجاتهم، ويتوجَّهوا في نوايبتهم وطلباتهم إلى المسيح مع خالقهم ورازقهم، وهذا عين الإشراك به. وكان النبي ﷺ قد سدَّ جميع أبواب الشرك كالغلو في قبور الصالحين، حفاظًا على جناب التوحيد الذي هو حق الله تعالى على عباده.

أخرج الإمام البخاري في صحيحه (١٣٩٠) عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». لولا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي - أو خشي - أن يُتخذ مسجداً.

وقد نهى المسلمين عن الغلو فيه في حياته وبعد مماته.

أخرج البخاري في صحيحه (٣٤٤٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم. إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»

وأوماً ﷺ إلى أن من مصايد الشيطان في إضلال الناس، الغلو في الصالحين، واستجراء ألسنتهم على الإطراء فيهم؛ فنهاهم عن ذلك أشد النهي.

فقد أخرج الإمام أبو داود في كتاب الأدب من سننه (٤٨٠٦) تحت باب ما جاء في كراهية التمداح، عن عبدالله بن الشخير رضي الله عنه قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا، فقال: السيد الله تبارك وتعالى قلنا: "وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً، فقال: «قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان».

قال ابن الأثير في "النهاية" تحت مادة (جرى): "أي لا يستغلبنكم فيتخذكم جرياً، أي رسولا ووكيلا. وذلك أنهم كانوا مدحوه فكره لهم المبالغة في المدح، فنهاهم عنه، يريد: تكلموا بما يحضركم من القول، ولا تكلفوه كأنكم وكلاء الشيطان، ورسله، تنطقون على لسانه".

وأخرج النسائي في عمل اليوم والليلة (٢٤٨) عن انس رضي الله عنه: "أن رجلاً قال: يا محمد، يا سيدنا وابن سيدنا، وخيرنا وابن خيرنا فقال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس قولوا بقولكم ولا تستجربنكم الشياطين. أنا محمد بن عبدالله، أنا عبدالله ورسوله، وما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلنيها الله عز وجل» إسناده صحيح.

قلت: هذا ما قاله النبي ﷺ وهو في قيد الحياة، وها أنت ترى أيها القارئ أنه ﷺ ينهى المؤمنين عن إطلاقهم عليه بعض ما كان متصفاً به بوجه دون وجه، وهي أن السؤدد لله حقيقة، والخلق كلهم عبيد له. فإذا كان ينهى عن مثل هذا سدًا لباب الغلو في الدين؛ فكيف بإطلاق ما هو محض حق الله تعالى عليه، إنه الظلم الذي لمحوه أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب. ونصيحته لأمته لم تقف ولم تنته عند هذا الحد، بل تصدى للنهي عن الغلو فيه بعد مماته؛ فسد جميع الطرق الموصلة إلى أن يعبد قبره.

أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة (٧٣٥٨) أن النبي ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

الله أكبر! ما أنصح للخلق، حذّره عن طرق الشرك، وأغلق عليهم أبوابه المتعرّضة لهم في حياته وبعد مماته.

واعلم - أرشدك الله - أن حق الله على عباده عبادته وحده، ونبذ
الشرك. قال الله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣٠].

فكل ما يكدر هذا الصفو، يجب أن يُبطل، ويُهدر، ويُأى عنه، ولا
يُمْكِن في الأرض، تحقيقًا للحكمة التي لها خُلُقنا، وهذا لا ينافي توقيف
الأنبياء والصالحين.

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلشِّرْكِ أَنْ يُوَرِّثَهُ اللَّهُ أَلْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ
لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ
وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ
بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآيات: ما ينبغي لبشر آتاه الله
الكتاب والحكمة والنبوّة أن يقول للناس اعبدوني من دون الله، أي مع الله،
فإذا كان هذا لا يصلح لنبي ولا لرسول فلأن لا يصلح لأحد من الناس غيرهم
بطريق الأولى والأخرى. ولهذا قال الحسن البصري "لا ينبغي هذا لمؤمن
أن يأمر الناس بعبادته قال: وذلك أن القوم كان يعبد بعضهم بعضًا - يعني
أهل الكتاب كانوا يعبدون أحبارهم ورهبانهم - ثم ذكر حديث عدي في
تفسير ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾ [التوبة: ٣١] ثم قال ابن كثير:
فالجهلة من الأحبار والرهبان ومشايخ الضلال يدخلون في هذا الذم
والتوبيخ بخلاف الرسل وأتباعهم من العلماء العاملين؛ فإنهم إنما يأمرون
بما يأمر الله به وبلغتهم إياه رسله الكرام، وإنما ينهونهم عما نهاهم الله به
عنه وبلغتهم إياه رسله الكرام فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين
هم السفراء بين الله وبين خلقه في أداء ما حملوه من الرسالة وإبلاغ الأمانة

فقاموا بذلك أتم القيام ونصحوا الخلق وبلغوهم الحق " اهـ

قلت: هذا كلام من عالم ناصح، فمن المتحتم أن يفهم المرء المسلم وظيفة الرسل، وأن يفرق بين حقهم وحق الله.

فحق الله عبادته وحده لا شريك له، وحق الرسل البلاغ، والواجب علينا طاعتهم، فمن تجاوز عن ذلك وأعطى الأنبياء محض حق الله تعالى فما عظمهم، بل ظلم نفسه، وأغضب رسله، وما أفلح أبداً!

قال الإمام الحافظ الأصولي الفقيه محمد بن أحمد بن عبد الهادي المتوفى سنة ٧٥٥ في كتابه "الصارم المنكي" في ص ٢٨٨: "... فإن تعظيمهم - يعني الأنبياء - إنما هو بطاعتهم، وأتباع امرهم، ومحبتهم، وإجلالهم؛ فمن عظمهم بما هو عاص لهم به، لم يكن ذلك تعظيماً، بل هو ضد التعظيم؛ فإنه مُتَضَمِّنٌ مخالفتهم ومعصيتهم؛ فلو سجد العبد لهم، أو دعاهم من دون الله، أو سبَّحهم، أو طاف بقبورهم، واتخذ عليها المساجد والسرر، أو أثبت لهم خصائص الربوبية، ونزَّههم عن لوازم العبودية، وادَّعى أن ذلك تعظيم لهم؛ كان من أجهل الناس وأضلهم، وهو من جنس تعظيم النصارى للمسيح حتى أخرجوه عن العبودية" انتهى كلامه.

ولنُلفت الآن أنظارنا إلى معنى العبادة؛ كي يقف باغي الحق على حقيقتها، فيخلصها لله وحده، وليتمكن معرفة حقيقة ما عليه كثير من المتعالمين، ممن انحرف عن فهم معاني العبادة، وحصرها في السجود والصلاة؛ فعندئذ يعلم من أي واد أتى، فأقول:

العبادة: كل ما يُتَقَرَّب به إلى الله تعالى من قول أو فعل أو تركٍ عن محارم.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في "الرسالة" ص ١٧ "وابتلى طاعتهم بأن تعبدتهم بقول وعمل وإمساك عن محارم حماهموها".

وقال الإمام محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٤٥ - ٣٤٩): "وعند العلماء أن عبادة الله هي التقرب إليه بطاعته والاجتهاد في ذلك" انتهى كلامه

ومن أرفع أنواع العبادات:

الدعاء: أخرج الإمام أبوداود في سننه (١٤٧٦) تحت باب الدعاء: عن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي ﷺ «الدعاء هو العبادة ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]

قال الخطابي في كتابه "شأن الدعاء" (ص ٤): "وحقيقته - أي الدعاء - إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة العبودية، واستشعار الذلة البشرية" اهـ

فإذا كان أمر الدعاء على ما ذكر، فمن صرفها لغير الله فقد أشرك مع الله في حقه غيره، وهذه حقيقة الإشراك.

ومن أخص العبادات أيضًا: الاستغاثة؛ فالاستغاثة بالله هو طلب الغوث منه تعالى عند الشدائد، فمن استغاث بغير الله فيما لا قدرة له فيه مما لا يقدر عليه إلا الله، فقد أشرك في العبادة.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ...﴾ [النمل: ٦٢]

وقد كان دأب مشركي العرب أن يهتفوا عند الشدائد إلى الله وحده،

ويتركوا آلهتهم.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ فَلَمَّا بَجَحْتُهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [التكوير: ٦٥]

وقال أيضا: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتَ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بِيَمِينٍ طَيْبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ لَئِنْ آمَنَّا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢]

هذا حال المشركين الذين قص الله علينا في كتابه، ومن المؤسف جدًا، ما نشاهده عند كثير من جهلة المسلمين والمتعالمين؛ حيث إنهم ينادون عند الشدائد الأولياء والصالحين للخروج مما وقعوا فيه من شدة وضيق.

والمؤمن المخلص في عبادته يأتسي بأنبياء الله في استغاثتهم بربهم ﷺ وحده، وقصصهم في ذلك معلوم في القرآن الكريم.

ومن حق الله وحده: الذبح قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [التكوير: ٢] أي وانحر لربك؛ فمن ذبح لغير الله من جني أو ولي فقد أشرك في العبادة. ومن أنواع العبادة: النذر قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

قد جعل كثير من العوام الغرض الأقصى في ذهابهم إلى قبور الصالحين النذر، والسؤال عند أضرحتهم، ثم إنهم يوفون نذورهم تلك لهم ويخافونهم في قلوبهم إن لم يوفوه لهم، بينما يقتربون الحرام ولا يخافون الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا غيظ من فيض مما يصرفه كثير ممن ينتمي إلى الاسلام إلى غير الله تعالى من صنوف العبادات.

هذا وقد حدثت حوادث في أواخر سنة ١٤٢٩ في أقصى جنوب الصومال، ثم امتدت إلى العاصمة مقدشو، وهي هدم أضرحه وقياب كانت تُعظَّم، وتُصرف ضروب من العبادات إليها، ويقصدُ العوام وأشباه العوام إليها من أقاصي البلاد؛ لنيل حاجاتهم وطلباتهم منها.

قامت قيامة القبوريين عند هذا الحدث، فصاحوا من كل حدب وصوب وحاولوا أن يدافعوا عن تلك القباب فجاءوا بشبه أوهى من بيت العنكبوت، وادَّعوا أنه ليس ثمة في الدين ما يمنع من بناء القبور أو يدعو إلى هدمها. ولم أسمع ممن باشر هدمها يَأْثُرُ عن أدلة قاهرة تسكت هؤلاء القبوريين.

لما كان الأمر على ما ذكرت أحببت أن أشارك بقلمى في الدفاع عن حق الله تعالى فألقيت كلمة في أحد مساجد مدينة مقدشو، ثم خطر في خاطري مع إشارة من بعض المشايخ أن أكتب رسالة مستقلة في مسألة بناء القبور، وما يترتب عليها من شرور.

والغرض من الكلمة والرسالة أمران:

الأول: أهمية الموضوع حيث إنه يمس أعظم واجب في ديننا.

الثاني: لما اعتقد بعض من أشرب في قلبه الشرك فيما حذر النبي ﷺ من بناء القبور واتخاذها مساجد، لما اعتقد أن ذلك هو الدين الحق، وترتب على ذلك خلط الحق بالباطل وجب علينا حينئذ أن نبين الحق الخالص ليضمحل الباطل الزاهق، وليقف طالب الحق على معرفة حقيقة

هذا الأمر. ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

تنبيه: واعلم أن الضالة المنشودة، والغرض المطلوب من هذا البحث هو الوصول إلى الحق، وبيان الحكم الشرعي ليس غير. أما تنفيذ الحكم فيحتاج إلى مراعاة المصالح والمفاسد، وتقدير الأمور بقدرها.

ومن مميزات أهل السنة والجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما توجبه الشريعة وترعاه.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (ص ٣٣١ ط. دار الكتاب العربي): "وانظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية والمفاسد بحيث تعرف ما ينبغي من مراتب المعروف، ومراتب المنكر حتى تقدم أهمها عند المزاخمة. فإن هذا حقيقة العلم بما جاءت به الرسل؛ فإن التمييز بين جنس المعروف وجنس المنكر، وجنس الدليل وغير الدليل يتيسر كثيرا. فأما مراتب المعروف والمنكر، ومراتب الدليل بحيث تقدم عند التزام أعرف المعروفين فتدعو إليه، وتنكر أنكر المنكرين، وترجح أقوى الدليلين فإنه هو خاصة العلماء بهذا الدين

هذا وقد قسّمتُ ما تضمنت الرسالة إلى خمسة أبواب:

الباب الأول: الهيئة المشروعة في القبور.

الباب الثاني: الهيئات المنهي عنها في الأضرحة.

الباب الثالث: النهي عن اتخاذ القبور مساجد ومعنى ذلك والحكمة التي لأجلها نهى الشارع عنها.

الباب الرابع: عظم فتنة القبور في المسلمين، وإمكان صيرورتها أصنامًا

أو أوثانًا تعبد من دون الله.

الباب الخامس: شبهات أهل الضلال والجواب عنها.

هذا وأسأل الله أن يسدّني ويرشدني إلى الحق؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله

وكتبه أحمد بن محمود بن محمد
في مدينة مقدشو مدينة الإسلام
سلمها الله وأهلها وجميع المسلمين
في شهر محرم سنة ١٤٣٠ من الهجرة

البَابُ الْأَوَّلُ الهيئة المشروعة في القبور

الدفن وتوابعه كهيئة القبر تتلقى من الشرع فلا ينبغي المخالفة فيه كما أن غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه تؤخذ من الشرع، ولا تُتجاوز عن الهيئة المشروعة

قال الإمام التركماني في كتابه المعروف الجوهر النقي (٢٦٦/١) عن الطبري "هيئة القبور سنة متبعة ولم يزل المسلمون يسلمون قبورهم..."

وفد كانت همم أهل العلم عظيمة في النقل عن الهيئة المشروعة في القبور فقد ألّف الأجري جزءاً في صفة قبر النبي ﷺ، كما ذكره الحافظ في الفتح على ما سيأتي في هذا المبحث إن شاء الله.

وقد سأل القاسم بن محمد بن أبي بكر عائشة أن تكشف له قبر النبي ﷺ وصاحبيه ليرى هيئة قبورهم، وقد نقلها لنا كي نتبع وسيأتي ذلك في محله إن شاء الله.

وقد روى الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين في ذكر الهيئة المشروعة في القبور.

والخلاصة: أن هيئة القبور سنة متبعة، فعلينا أن نبحث عنها، ونرجع إليها عند النزاع والاختلاف، ونعلم أن كل هيئة خالفت تلك الهيئة المشروعة، فهي بدعة مذمومة.

إذا عرفت هذا فنقول وبالله نستعين وبه نتأيد: أقل القبر ما يوارى جيفة المرء.

١- قال تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَى سَوَاءَ أَخِيهِ قَالَ يُوتَلَقَّ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورَى سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]

قال الطبري في تفسير الآية: "ولم يكن القاتل منهما أخاه عليم سنة الله في عادة الموتى، ولم يدر ما يصنع بأخيه المقتول، فذكر أنه كان يحمله على عاتقه حيناً حتى أراحت جيفته فأحب الله تعريفه السنة في موتى خلقه، فقيّض له الغرابين اللذين وصف صفتهما في كتابه". اهـ

قال الإمام النووي رحمه الله في كتابه (منهاج الطالبين ص ١٠٠ ط دار المنهاج) "أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع" هذه أقل الهيئة المشروعة في القبور.

أما ما يخص الهيئة الظاهرة المشروعة الزائدة على ما ذكرناه فنقول:

٢- أخرج الإمام مسلم في صحيحه (٩٦٨) تحت كتاب الجنائز: أن ثمامة بن شفي قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم، برؤوس، فتوفي صاحب لنا؛ فأمر فضالة بن عبيد بقبوره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها

قال الإمام النووي في شرح الحديث: "فيه أن السنة أن القبر لا يرفع على الأرض رفعا كثيرا، ولا يستم، بل يرفع نحو شبر، ويسطح، وهذا مذهب الشافعي ومن وافقه، ونقل القاضي عياض عن أكثر العلماء أن الأفضل عندهم تسويمها وهو مذهب مالك" انتهى كلامه.

قلت: دلالة الحديث على تسوية القبور واضحة. وأمر النبي ﷺ يتوجه

إلي الوجوب ولا يُصرف عن ذلك إلا بدليل آخر صحيح.

واعلم أن هذا الحكم عام في جميع القبور فلا يستثنى منه شيء، وذلك ما فهمه أصحاب رسول الله ﷺ، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون كما سيأتي إن شاء الله.

وستقف أيها القارئ على هيئة قبر النبي ﷺ وصاحبيه؛ فعندها تتبين السنة الفعلية الصحيحة في هيئة القبور عند أهل العلم.

٣- أخرج الإمام أبو داود في سننه (٣٢٢٠) تحت (باب في تسوية القبر) والحاكم في المستدرک (١٣٦٨) عن القاسم بن محمد قال: "دخلت على عائشة فقلت يا أمه اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه ﷺ فكشفت لي عن ثلاثة قبور لامشرفة، ولا لاطئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء" صححه الحاكم وأقره الذهبي كما في تلخيص المستدرک.

المشرف هو المرتفع، واللاطئ اللاصق بالأرض، ومبطوحة مبسوطة، والبطح أن يُجعل ما ارتفع منه منخفضًا حتى يستوي، ويذهب التفاوت.

وفي الحديث "كانت كمام أصحاب رسول الله ﷺ بطحًا" (أخرجه الترمذي (١٨٨٥)

قال ابن الأثير في "النهاية": "أي لازقة بالرأس غير ذاهبة في الهواء، الكمام: جمع كمة وهي القلنسوة".

والعرصة: كل موضع واسع لا بناء فيه، كذا في "النهاية" لابن الأثير. والخلاصة: إن الحديث أفاد أن قبر النبي ﷺ كان مُسَطَّحًا غير مشرف.

فإن قيل: أخرج الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف، والبخاري في صحيحه أن سفيان التمار قال: "دخلت البيت الذي فيه قبر النبي ﷺ فرأيت قبره وقبر أبي بكر وعمر مسنمة"

قلنا: كما أجابه البيهقي ونقل عنه النووي حيث قال في المجموع (٥/٢٦٥): "فالجواب ما أجاب به البيهقي رحمه الله قال: قد صحت رواية القاسم بن محمد السابقة المذكورة في الكتاب وصحت هذه الرواية فنقول: القبر غُيِّرَ عما كان، فكان أول الأمر مسطحًا كما قال القاسم، ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك، وقيل في زمن عمر بن عبد العزيز أصلح فجعل مسنمًا. قال البيهقي: وحديث القاسم أصح، وأولى أن يكون محفوظًا والله أعلم" اهـ

قلت: مدار الكلام في هيئة قبر النبي ﷺ وصاحبيه أنه ورد في الأخبار أنها كانت مسطحة، وفي بعض الروايات أنها مسنمة، وقد جُمعت باعتبار اختلاف الزمان، ومن هذا يُستنتج أن كلا الهيئتين صحيحة مشروعة. يبقى أيهما أفضل، فعند الشافعية التسطیح مختار.

قال الإمام النووي رحمه الله في المجموع (٥/٢٦٤): تسطیح القبر وتسنيمه أيهما أفضل: فيه وجهان الصحيح التسطیح أفضل، وهو نص الشافعي في الأم ومختصر المزني، وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين وجماعات من المتأخرين منهم الماوردي، والفوراني، والبغوي، وخلائق، وصححه جمهور الباقيين كما صححه المصنف وصرّحوا بتضعيف التسنيم كما صرح به المصنف.

(والثاني) التسنيم أفضل حكاه المصنف عن أبي علي الطبري والمشهور في كتب أصحابنا العراقيين والخراسانيين أنه قول أبي علي بن أبي هريرة. اهـ

وهو اختيار المزني كما أفاده الحافظ قي الفتح (تحت باب ما جاء في قبر النبي ﷺ).

واعلم: أن تفضيلهم التسطيح على التسنيم إنما أخذوه عن هيئة قبر النبي ﷺ في عهد الصحابة ولم يعرجوا على فعل بعض الملوك الذين تأخر زمانهم، والذين بنوا القباب على قبور الأئمة؛ فليست أقوالهم ولا أفعالهم حجة على الخلق، فما أعظم خسارة من يستبدل سياسات الملوك وأفعالهم بما كان عليه الصحابة ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْفَنُ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

٤- قال الحافظ في (فتح الباري ٣/ ٣٠٢) روى أبوبكر الآجري في كتاب صفة قبر النبي ﷺ من طريق إسحاق بن عيسى بن بنت داود بن أبي هند عن تميم بن بسطام المدني قال: "رأيت قبر النبي ﷺ في إمارة عمر بن عبدالعزيز فرأيت مرتفعاً نحو أربعة أصابع" سكت عليه الحافظ.

والأثر يدل على أن القبر في زمان عمر بن عبدالعزيز - وقد مات سنة ١٠١ - كان مرتفعاً أقل من شبر أي نحو أربعة أصابع.

وكيفما كانت الروايات والأخبار؛ فليس لهذه القباب محل ولا موضع في شريعتنا.

واعلم أن هذه القباب لم تكن أصيلة في ديننا، بل كانت وليدة بعد القرون الثلاثة، من بنات أفكار الرافضة، الفرقة المخذولة

وإذا اردت أن تيطمئن قلبك إلى ما ذكرنا، فاطلب معرفة مدافن المهاجرين والأنصار، وأمعن النظر في قول الشافعي الذي توفي في أوائل القرن الثالث (٢٠٤هـ) قال: "ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة"

(الأم ٢/ ١٦٠ كتاب الجنائز).

واعلم أن استثناء بعضهم مما ذكرنا قبور الصالحين، وتصريحهم بجواز بناء القباب على قبورهم هو الدجل، والافتراء على شريعة النبي ﷺ، وأي قبر أشرف من قبره؟! فإذا لم يأذن ببناء قبره، فماذا عسى أن يكون هذا الاستثناء المزعوم: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكُونُوا لِلْأَبْصَرِ﴾ [الحشر: ٢].

٥- أخرج الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (١١٧٣٤): عن سفيان الثمار، قال: "دخلت البيت الذي فيه قبر النبي ﷺ فرأيت قبره وقبر أبي بكر وعمر مسنمة" وكذلك أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٩٠)

الحديث يدل على مشروعية تسنيم القبور وقد مر بك جمع البيهقي بينه وبين الخبر الدال على التسطیح.

٦- أخرج الإمام أبو داود (٣٢٠٦) عن المطلب قال: "لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته، فدفن، فأمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتيه بحجر، فلم يستطع حملها، فقام إليها رسول الله ﷺ وحسر عن ذراعيه" قال كثير: قال المطلب: "قال الذي يخبرني ذلك عن رسول الله ﷺ: كأي أنظر إلي بياض ذراعي رسول الله ﷺ حين حسر عنهما، ثم حملها فوضعها عند راسه، وقال: أتعلّم بها قبر أخي وأدفن إليه من مات من أهلي".

قلت: "فيه جواز وضع العلامة عند القبر، وهذا لا يعتبر بناء كما يفهمه كل من له أدنى عقل، وحاشا رسول الله ﷺ أن تتخالف سنته.

والمستخلص من هذا الباب: أن القبر حفرة توارى الميت عن السبع وغيره، ويجوز جعله مسنماً وهو المفضل عند أبي حنيفة، ومالك، وأحمد،

والتسطيح أفضل عند الشافعي كما مرّ، ووضع العلامة عند القبر جائز.

هذا ما يتعلق بالأحاديث المرفوعة.

أما الآثار الواردة في الباب فكالآتي:

١- روى الإمام محمد بن حسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم كان يقال: "ارفعوا القبر حتى يعرف أنه قبر فلان فلا يوطأ".

قال محمد: "وبه نأخذ ولا نرى أن يزداد على ما خرج منه، ونكره أن يُجصص، يُطَيَّن، أو يجعل عنده مسجد، أو علم، أو يكتب عليه، ونكره الأجر أن يُبنى به" (الآثار ٢٥٦).

٢- أخرج الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (١١٧٣٥) بسنده إلى أبي نعامة قال: "شهدت مع موسى بن طلحة جنازة فقال: "جَمَهَرُوا" يعني سَمَّوه".

قلت: قال ابن الأثير في النهاية عند مادة جمهر "جمهروا قبره أي اجمعوا عليه التراب جمعًا، ولا تطينوه ولا تُسَوِّوه".

٣- أخرج الإمام ابن أبي شيبة (١١٧٤٧) بسنده إلى عمران بن حصين "أنه أوصى أن يجعلوا قبره مرتفعًا، وأن يرفعوه أربع أصابع أونحو ذلك".

قلت: عمل الصحابة في رفع القبور هو رفعه قليلًا؛ كي يعرف أنه قبر. والبناء منهى عنه عندهم؛ لذا يذكرونه في وصاياهم.

٤- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (١١٧٩٠) عن عبدالله بن شرحبيل

أن عثمان خرج، فأمر بتسوية القبور فسويت إلا قبر أم عمرو - ابنة عثمان - فقال "ما هذا القبر؟ فقالوا: قبر أم عمرو، فأمر به فسوي"

قلت: فيه أن الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه كان يتعاهد بتسوية القبور، وهذا يصادم البناء ويقابله.

٥- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (١١٧٩٨) عن أبي مجلز لا حق بن حميد: "تسوية القبور من السنة" اهـ

٦- وخرَّج أيضا في المصنف (١١٧٤٣) عن الحسن أنه كره أن يجعل اللوح على القبر.

٧- وخرَّج أيضا في المصنف (١١٧٤١) عن القاسم أنه أوصى فقال: "يا بني لا تكتب على قبري، ولا تشرفنه إلا قدر ما يرد عني الماء".

٨- وخرَّج أيضا في المصنف (١١٧٣٧) عن أبي عثمان عن رجل قال: "رأيت قبر ابن عمر بعدما دفن بأيام مسنما"

٩- وروى أيضا في المصنف (١١٧٣٦) عن الشعبي قال: "رأيت قبور شهداء أحد جثى مسنمة"

قلت: هذه آثار السلف تتفق الأحاديث المرفوعة، وتلتقيها في النهي عن بناء القبور والأضرحة، لكن لغلبة الهوى وطموس الآثار النبوية عن أذهان كثير من الناس انقلب الميزان، وتغير المعيار حتى عدَّ القبوريون ما شرعه النبي ﷺ في أحاديثه، وورثه الصحابة منه، وصار نارا على علم؛ عدَّوه بدعةً شنيعة، تستباح بها أعراض الموحدين. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الباب الثاني

الهيئات المنهي عنها في الأضرحة

إذا عرفت الهيئة المشروعة في إنشاء القبور، فقد آن لك أن تحيط علمًا بما نهى عنه الشارع مما يتعلق بالقبور.

واليك بعض الهيئات المنهي عنها في السنة النبوية والآثار السلفية:

(١) أخرج الإمام مسلم في صحيحه (٩٧٠) عن جابر رضي الله عنه قال: "نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن يقعد عليه وأن يُبنى عليه"

قلت: فيه دلالة واضحة على تحريم البناء على القبور، إذ النهي من الشارع يقتضي التحريم، فمن ادعى غير ذلك فعليه بالدليل المخرج، والبرهان الصارف.

أمّا ما ذكره الإمام النووي في شرح صحيح مسلم "وأما البناء عليه فإن كان في ملك الباني فمكروه وإن كان في مقبرة مسبلة فحرام نص عليه الشافعي"، فأمر نظري محض فلا يعارض المنصوص عن النبي ﷺ بمثل هذا، هذا أمر.

والأمر الثاني: إذا أمعن النظر في العلة التي ذكرها الإمام الشافعي، لا نرى فرقًا جليًا بين القبور المسبلة، والقبور المملوكة.

قال الإمام الشافعي في "الأم" (٢/٦٣١): "وأحب ألا يبنى، ولا يُجصص؛ فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منهما، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة".

قلت: ها أنت ترى أيها القارئ أن العلة التي أناط بها الشافعي الحكم يشترك فيها المسبلة والتي ملكها الباني، وعلى هذا فالحكم في المسألة واحد.

والأمر الآخر هو أن لفظة "القبر" في الحديث اسم جنس مفرد محلى بالآلف واللام، فهو من صيغ العموم، كما حققه الأصوليون. ودلالة العموم تشمل جميع أفرادها إلا ما أخرج مخصص صحيح متصل أو منفصل.

وفي كلام الإمام النووي رحمه الله أن بناء القبر في الأرض المملوكة مكروه، ومعلوم أن الكراهة لا يُتَقَرَّبُ إلى الله بفعلها، إنما القرية فيها تتعلق بالترك، وعلى هذا فهي داخلة في المنهيات فافهم هذا؛ فإنه مهم.

وإضافة إلى ما قرّرناه، فمن المعلوم أنه متى ما تولد من المكروه مفساد دينية محضة، فإنه ينقلب إلى حرام ومحذور؛ إذ الوسائل لها أحكام المقاصد. وهذه القاعدة مشهورة في الشرع، مسماة بقاعدة سد الذرائع، وانظر على سبيل المثال تفسير القرطبي عند تفسير قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠٤].

وقد أشبع الإمام ابن القيم هذه القاعدة ونوع أمثلتها، وأكثر أدلتها في كتابيه إغاثة اللهفان، وإعلام الموقعين.

فكم من أمة فتنت في دينها بهذه الأضرحة المبنية، والقباب المزخرفة، وهذا وحده كاف في حرمتها، وستقف أيها القارئ على ألوان من الشرك الذي يحدث عند هذه القباب في الباب الرابع إن شاء الله.

تنبيه: قد أعلّ هذا الحديث الكوثري في مقالاته بعننة أبي الزبير المكي:

والجواب عن هذه الشبهة بوجوه:

الوجه الأول: أن الحديث في صحيح مسلم وقد ذكر علماء الحديث في كتبهم في الإصطلاح أن عننة المدلس في الصحيحين محمولة على الاتصال.

قال السيوطي في ألفيته:

وما أتانا في الصحيحين بعن فحمله على ثبوته قمن

وهذا الحديث في صحيح مسلم فلا تضره عننة المدلس. وإن أرخينا للكوثري العنان وفرضنا العلة في الحديث حسب مزاعم الكوثري فنقول:

الوجه الثاني: أخرج الإمام مسلم عقب الحديث السابق قائلاً: "وحدثني هارون بن عبدالله حدثنا حجاج بن محمد، وحدثني محمد بن رافع حدثنا عبدالرزاق جميعاً عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول سمعت النبي ﷺ بمثله" اهـ

فقد انكشف الأمر جلياً، ورجع الكوثري بخفي حنين.

وأخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده (١٤١٤٨) وفيه التصريح بإخبار ابن جريج، وسماع أبي الزبير من جابر.

وهذا الرجل أعني الكوثري قد لبس على العوام كثيراً، فإن كان هواه يتماشي مع التصحيح، صاح به، وإن أدى إلى خلاف جميع أئمة الحديث، وإن كان مع التضعيف لهج به وجعل يضعف الحديث بنفس القاعدة التي اعتمد عليها في التصحيح لما كانت رياحه مع التصحيح، وإذا أردت أن تقف على بلايا هذا الرجل، وكيف لعبه الهوى فطالع كتاب "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للعلامة المعلمي، وكتاب رد الكوثري على الكوثري للغماري.

قال الإمام علاء الدين ابن العطار تلميذ الإمام النووي في رسالته المسمّاة "رسالة في أحكام الموتى وغسلهم أو فضل زيارة القبور وأحكام المقبول منها والمحذور في (ص ٣٩ - ط. دار الصحابة للتراث بطنطا): "وينبغي ألا يبنى على القبور ولا يُتخذ عليها مسجدٌ، ولا يوقد عليها سراج ولا تبيض، ولا تتخذ مصلى، ولا يكتب على القبر قرآن، ولا غيره، ويجوز أن يعلم بعلامة للعلم به، لزيارته، فقد ورد في بعض الآثار أن الله ينظر إلى القبور الدوارس فينبغي ألا يبنى عليها لئلا تخلو من نظر الله تعالى إليها برحمته ورأفته. ولهذا "نهى ﷺ عن تقصيص القبر، وأن يُبنى عليه، وأن يكتب عليه، وإن يزداد عليه" أما تقصيصه والبناء عليه، ففي صحيح مسلم، والكتابة في الترمذي وقال حسن صحيح، والزيادة في النسائي "انتهى كلامه.

(٢) أخرج الإمام ابو داود في سننه في (٣٢٢٥) بسنده إلى جابر بن عبدالله قال: "سمعت النبي ﷺ نهى أن يُقعد على القبر، وأن يُقَصَّص، ويُبنى عليه".

قال ابن الأثير في النهاية: "هو بناؤها بالقصة، وهي الجص".

ثم أخرج ابوداود عن مسدد وعثمان بن أبي شيبة، وكلاهما من شيوخه، قال أبو داود قال عثمان في روايته "أو يزداد عليه"، ثم ذكر زيادة "وأن يكتب عليه" وهذه الزيادة لسليمان بن موسى وفي توثيقه، وسماعه عن جابر كلام (راجع عمارة القبور للمعلمي ص ٢٦٢٢١)

قلت: في حديث أبي داود النهي عن الزيادة على التربة التي حفرت من القبر، وهذا يناقض الرفع والبناء؛ فإذا منع الشارع الزيادة بالتراب، فأحرى أن يمنع وضع البناء والجص والآجر والستور على القبور. ولا يستثنى من

هذا إلا العلامة على القبر لغرض شرعي بحجر أو مثله؛ لما سبق من وضع النبي ﷺ الحجر على قبر عثمان بن مطعون.

(٣) أخرج الإمام الترمذي في جامعه (١٠٧٤) عن جابر رضي الله عنه "نهى أن تجصص القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها وأن توطأ" قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

قلت: فيه النهي عن البناء والكتابة على القبر.

(٤) بؤب الإمام النسائي في "المجتبى" في كتاب الحناظر، الزيادة على القبر، ثم روى بسنده عن جابر "نهى رسول الله ﷺ أن يُبنى على القبر، أو يزاد عليه، أو يجصص" زاد سليمان بن موسى - يعني عن جابر - أو يكتب عليه.

قال التوربشتي: "البناء يحتمل وجهين: البناء على القبر بالحجارة أو ما يجري مجراها، والآخر أن يضرب عليها خباء ونحوه. وكلاهما منهي عنه. انتهى

وقال الشوكاني في نيل الأوطار: "وفيه دليل على تحريم البناء على القبر وفصل الشافعي وأصحابه فقالوا إن كان البناء في ملك الباني فمكروه وإن كان في مقبرة مسبلة فحرام ولا دليل على هذا التفصيل" انتهى كلام الشوكاني

ثم بؤب النسائي البناء على القبر فأخرج بسنده عن جابر "نهى رسول الله ﷺ عن تقصيص القبور أو يُبنى عليها أو يجلس عليها أحد".

"والقبور" اسم جمع محلى بـ "ال" وهذا من صيغ العموم فافهم.

ثم بَوَّب تجصيص القبور، فأخرج بسنده إلى جابر "نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبور.

ثم بَوَّب تسوية القبور، فخرَّج حديث فضالة بن عبيد الذي ذكرناه في الباب السابق.

٥) أخرج ابن ماجه في سننه (١٥٦٤): عن القاسم بن المخيمرة عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى أن يبنى على القبر.

قلت: قد تكلم في رواية القاسم بن المخيمرة عن أبي سعيد، من حيث الوصل والإنقطاع.

قال العلامة المعلمي (ذهبي عصره) في (كتاب المانع عمارة القبور ص ٢٣١ ط. المكتبة المكية ت ماجد عبدالعزيز زيادي)

حال القاسم بن المخيمرة:

في تهذيب التهذيب أول ترجمته روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري وأبي أمامة... الخ، ثم ذكر عن يحيى بن معين أنه قال: لم نسمع أنه سمع من أحد من الصحابة، وقال في آخر ترجمته: قال ابن حبان سأل عائشة عما يلبس المحرم.

أقول (المعلمي) لم أجد فرصة لتفتيش كتب الحديث لتحقيق سماع القاسم من أبي سعيد ﷺ لكنه عاصره قطعاً.

فقد ثبت بما قاله ابن حبان أن القاسم أدرك عائشة إدراكاً بيناً وسألها وقد كانت وفاتها سنة ٥٧هـ فإدراكه لأبي سعيد بين واضح لأن أقل ما قيل في وفاة أبي سعيد أنها سنة ٦٣ وأكثره سنة ٧٤هـ، ووفاة القاسم على ما ذكر

ابن سعد في الطبقات في خلافة عمر بن عبدالعزيز أي سنة ١٠٠هـ تقريبًا، وثبت بسؤاله لعائشة زيارته للحرمين وذكروا أنه سكن دمشق، وقد وصل أبو سعيد إلى دمشق، وقد كان التابعون - ولا سيما أهل العلم - حريصين على لقاء أصحاب رسول الله ﷺ، والأخذ عنهم؛ فلقاء القاسم من أبي سعيد مظنون؛ وبما أنه روى عنه بالعننة وهو ثقة غير مدلس ولا معروف بالإرسال الخفي، فالظاهر السماع، وإن لم يعلم صريحًا، فعدم العلم ليس علمًا بالعدم" انتهى كلامه.

قلت: لم يذكره العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل ضمن الرواة الذين وصفوا بالإرسال الخفي؛ لكن أبا زرعة العراقي ذكره في تحفة التحصيل، ناقلًا قول يحيى بن معين المتقدم ذكره.

وعلى كل حال فالحديث متصل على طريقة الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة عند الأمن من تدليس الراوي المعنعن.

ودلالة الحديث في تحريم البناء على القبور ظاهرة لا خفاء فيها، حيث إن النهي يقتضي التحريم، ولا صارف يصرف عن حقيقته، وهذا النهي عام في جميع القبور، كما ترشد إليه كلمة "القبر" فإنها اسم جنس مفرد محلى بـ "ال"، فلا يدخل فيه التخصيص إلا بدليل صحيح سالم عن معارض، وعلى هذا فقبور الصالحين وغيرهم، والقبور المسبلة والمملوكة في البناء سواء والله أعلم.

واعلم: أن أقوال أهل العلم لا تخصّص العمومات الواردة في الشرع.

قال الإمام الغزالي في كتابه المستصفى من علم الأصول (٢/١٥٧ -

١٥٨ ط. مؤسسة الرسالة): "التاسع: مذهب الصحابي إذا كان بخلاف

العموم فيجعل مخصصا عند من يرى قول الصحابي حجة يجب تقليده، وقد أفسدناه. وكذلك تخصيص الراوي يرفع العموم عند من يرى أن مذهب الراوي إذا خالف روايته يقدم مذهبه على روايته وهذا أيضا مما أفسدناه، بل الحجة في الحديث، ومخالفته وتأويله وتخصيصه يجوز أن يكون عن اجتهاد ونظر لا نرتضيه، فلا نترك الحجة بما ليس بحجة" انتهى كلامه.

وبوّب الإمام البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى: لايزاد في القبر أكثر من ترابه لثلا يرتفع جدًا، وأورد فيه حديث جابر المتقدم الذكر.

٦) أخرج الإمام مسلم (٩٦٨) عن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي ابن أبي طالب "ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ، ألا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرقا إلا سويته".

قلت: فيه مشروعية هدم القبور المرتفعة على الأرض أكثر مما شرع (وهو الشبر) والهدم يقابل البناء والرفع.

قال الإمام ابن القيم في كتابه المائع الهدي النبوي (زاد المعاد ٣/ ٦٠١) تحت فصل في وفود العرب فذكر تحت قصة وفد ثقيف:

"ومنها هدم مواضع الشرك التي تتخذ بيوتًا للطواغيت، وهدمها أحب إلى الله ورسوله، وأنفع للإسلام والمسلمين من هدم الحانات والمواخير، وهذا حال المشاهد المبنية على القبور التي تعبد من دون الله، ويشرك بأربابها مع الله لا يحل إبقاؤها في الإسلام، ويجب هدمها، ولا يصح وقفها، ولا الوقف عليها، وللإمام أن يقطعها وأوقفها لجند الإسلام، ويستعين بها على مصالح المسلمين، وكذلك ما فيها من الآلات والمتاع

والنذور التي تساق إليها، يضاهى بها الهدايا التي تساق إلى البيت الحرام، للإمام أخذها كلها، وصرفها في مصالح المسلمين كما أخذ النبي ﷺ أموال بيوت هذه الطواغيت، وصرفها في مصالح المسلمين، وكان يفعل عندها ما يفعل عند هذه المشاهد، سواء من النذر لها، والتبرك بها، والتمسح بها، وتقبيلها، واستلامها هذا كان شرك القوم بها، ولم يكونوا يعتقدون أنها خلقت السموات والأرض، بل شركهم بها كشرك أهل الشرك من أرباب المشاهد بعينه " انتهى كلامه.

لا تستبعد أيها القارئ من تسوية هذا الإمام ما يفعل أهل الأوثان عند أصنامهم، والذي تفعله القبرورية عند القباب والمشاهد، لأننا عاينًا، وعانين الناس، فرأوا أنها إنما تُزار للنذر لها، والاستغاثة بها؛ حتى صارت الزيارة عند العامة، وأشباه العوام إنما هي لقضاء الحوائج والطلبات عند هذه القبور، وتقليد الأنعام إليها، وذبحها عندها، تشبيهاً بحرم الله الذي شرع أن تساق الأنعام إليه، وتهراق دماء الهدي عنده. يا لله العجب من تسمية هذا إسلامًا! وهل تعلم أيها القارئ تديلاً لدين الله أبين من هذا.

وقول علي عليه السلام: "ألا تدع قبرًا مشرفًا إلا سويته" مفاده العموم؛ إذ النكرة في سياق النفي تفيد العموم. ويدلُّ بعث علي عليه السلام أبا الهياج على أن هدم القبور لا يقتصر على قبور الكفار، بل يعمُّ قبور المسلمين وغيرهم؛ لأن عليًا وأبا الهياج كانا في الكوفة، وأكثر سگانها مسلمون.

وأمر عثمان عليه السلام تسوية القبور في المدينة أكبر برهان على عدم التفرقة.

قال الإمام الشافعي في الأم ٦٣١/٢ ط. دار الوفاء: "وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما بينى فيها، فلم أر الفقهاء يعيرون ذلك"

وقد كان هدي الصحابة تعمية قبور الصالحين التي يخاف بها إفتتان المسلم في دينه.

وقد ذكر ابن اسحاق في "مغازيه" (ص ٦٦ ت سهيل زكار) بسنده إلى أبي العالية قال: "لما فتحنا تستر، وجدنا في بيت مال الهرمزان سريراً، عليه رجل ميت عند رأسه مصحف له، فأخذنا المصحف فحملناه إلى عمر بن الخطاب، - رضي الله عنه - فدعا له كعباً، فنسخه بالعربية، فأنا أول رجل من العرب قرأه، قرأته مثل ما أقرأ القرآن هذا، فقلت لأبي العالية: ما كان فيه، قال: سيرتكم وأموركم، ولحون كلامكم، وما هو كائن بعد.

قلت: فما صنعتُم بالرجل، قال حفرنا بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة، فلما كان الليل دفناه، وسوينا القبور كلها؛ لنعميه على الناس لا ينبشونه. فقلت: وما يرجون منه، قال: كانت السماء إذا حبست عنهم برزوا بسريره، فيمطرون فقلت: من كنتم تظنون الرجل، قال رجل يقال له دانيال، فقلت: مذ كم وجدتموه مات، قال: مذ ثلاث مئة سنة، قلت: ما كان تغير منه شيء؟ قال: لا، إلا شعيرات من قفاه، إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض ولا تأكلها السباع" اهـ

قال ابن القيم في (إغاثة الهفان ١/ ٣٧٨) "ففي هذه القصة ما فعله المهاجرون والأنصار من تعمية قبره؛ لئلا يفتتن به الناس، ولم يبرزوه للدعاء عنده، والتبرك به، ولو ظفر به المتأخرون لجالدوا عليه بالسيوف، ولعبدوه من دون الله، فهم قد اتخذوا من القبور أوثاناً، من لا يداني هذا، ولا يقاربه، وأقاموا لها سدة، وجعلوها معابد أعظم من المساجد" اهـ

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره عند قول الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ

عَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَكَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا ﴿٢١﴾ [الكهف: ٢١]: "وقد روينا عن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه لما وجد قبر دانيال في زمانه بالعراق، أمر أن يخفى عن الناس، وأن تدفن تلك الرقعة التي وجدوها عنده، فيها شيء من الملاحم وغيرها" اهـ

هذا يدل على أن هدي الصحابة إخفاء القبور، لاسيما قبور الصالحين التي الظن فيها أن الناس يفتنون بها في دينهم.

هذا وأمثاله هو الذي حمل الصحابة أن يدفنوا النبي ﷺ في حجرته؛ كيلا يراه الناس، ولا يتخذوا قبره مسجدا، كما سيأتي في محله إن شاء الله؛ لذا قالت عائشة: "ولولا ذلك أبرز قبره".

وإن تعجب فعجب فعل هؤلاء القبوريين، وقصدهم، وهو أنهم يبنون القبور للمباهات، ولمعرفة مدافن من يظنون فيه الصلاح؛ كي تُقصد إليهم، ويربط الأنعام في ساحاتها، وتشدّ الرحال إليها، فأين هذا من فعل الصحابة في تعمية القبور، ففعل الصحابة، ومن أنار الله بصيرته بمعرفة توحيده هو غلق جميع أبواب الشرك، ومغزى القبوريين فتح باب الإشراف بالله على مصراعيه، فأئمة الدين على واد، وهؤلاء على واد.

(٧) أخرج الإمام أحمد في مسنده (١١٧٠) من حديث علي كذا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فقال «من يأتي المدينة فلا يدع قبراً إلا سواه، ولا صوراً إلا طلخها، ولا وثناً إلا كسره»، قال: فقام رجل، فقال: أنا، ثم هاب أهل المدينة، فجلس. قال علي: فانطلقت، ثم جئت، فقلت: يارسول الله لم أدع بالمدينة قبراً إلا سويته، ولا صورةً إلا طلختها، ولا وثناً إلا كسرتة، قال: فقال: «من عاد فصنع شيئاً من ذلك فقد كفر بما أنزل

الله على محمد، يا علي: لا تكونن فتانًا، أو قال: مختالًا، ولا تاجرًا إلا تاجر الخير فإن أولئك هم المُسَوِّفون في العمل".

في إسناده أبو المورع، وهو أبو محمد الهذلي مجهول. وبعث النبي ﷺ عليًا رضي الله عنه ثبت في صحيح مسلم.

مسوفون من التسويف بمعنى التأخير
وطلخها أي لطلخها بالطين.

قلت: فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم لما أرسل لم يفرق في الحكم بين المملوكة وغيرها، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة في حقه، فافهم هذا، واجعلها لنفسك سهما تصيب به مقاتل القبوريين.

(٧) أخرج البخاري في صحيحه تعليقا من كتاب الجنائز، تحت باب الجريد على القبر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه رأى فسطاطًا على قبر فقال "انزعه يا غلام فإنما يظله عمله".

قلت: فيه إنكار ابن عمر البناء على القبر.

(٨) أخرج الإمام أحمد في مسنده (١٩٥٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٧٣٣) عن أبي بردة قال: أوصى أبو موسى حين حضره الموت - فذكر الوصية وفيها "ولا تجعلنَّ على قبري بناء".

(٩) وأخرج الإمام أحمد أيضًا في مسنده (٧٩١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٩٢٦) عن عبدالرحمن بن مهران، أن أبا هريرة أوصى عند موته، ألا تضربوا على قبري فسطاطًا.

(١٠) وروى الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩٧/٢٠): عن

عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: "ولا تضربنَّ عليَّ فسطاطًا". قلت: هؤلاء ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ، يوصون بألا تبنى قبورهم، ولا يضرب عليها شيء، وهذا في حال إدبارهم من الدنيا وإقبالهم إلى الآخرة، فما ذكره المرء في مثل هذه الحالة لا يكون إلا أمرًا مهمًا عنده في غاية الأهمية.

(١١) وأخرج ابن أبي شيبة (١١٨٦٩): أن عمران بن حصين أوصى أن يجعلوا قبره مربعًا، وأن يرفعوه أربع أصابع، أو نحو ذلك".

(١٢) أخرج الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في المصنّف (١١٨٦٣) عن القاسم أنه أوصى قال: يابني لا تكتب على قبري، ولا تُشرفنه إلا قدر ما يردّ عني الماء".

فهذه الآثار من الصحابة، وغيرهم ترشدنا إلى أن هديهم في هيئة القبور ألا تبنى، ولا ترفع أكثر من شبر، وأن القباب على الأضرحة دين جديد مستحدث، يجب اجتنابه، والتحذير عنه.

واعلم أن مفاسد بناء القبور كثيرة، من أكبرها أنها ذريعة إلى اتخاذها عيدًا يقصد إليها، وقد نهى النبي ﷺ عن اتخاذها عيدًا.

روى الإمام أحمد في المسند (٨٨٠٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا تجعلوا بيوتكم قبورًا، وحيثما كنتم فصلوا علي؛ فإن صلاتكم تبلغني»

وهذه المفسدة وحدها توحى إلى هدم القبور المشرفة، وتعمية الناس عنها.

أخرج ابن وضاح القرطبي في كتابه البدع والنهي عنها (ص ٢٤٤) بسند صحيح أن المعرور بن سويد قال: صليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في طريقه إلى مكة صلاة الصبح، فقرأ فيها: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَبِ الْآفِيلِ﴾ [الفيل: ١] و ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ﴾ [قُرَيْش: ١] ثم رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال أين يذهب هؤلاء، فقيل: يا أمير المؤمنين مسجد صلى فيه النبي ﷺ، فهم يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا كانوا يتبعون آثار أنبيائهم، ويتخذونها كنائس وبيعاً فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد فليصل، ومن لا فلينهض، ولا يتعمدها". اهـ

أخرج البخاري في صحيحه (٢٩٥٨) عن نافع قال: "قال ابن عمر رضي الله عنه رجعنا من العام المقبل فما اجتمع اثنان على الشجرة التي بايعنا تحتها، كانت رحمة من الله"

قال الحافظ في شرحه: "وسياتي في "المغازي" موافقة المسيب بن حزن - والد سعيد - لابن عمر على خفاء الشجرة، وبيان الحكمة في ذلك، وهو ألا يحصل بها افتتاحان لما وقع تحتها من الخير، فلو بقيت لما أمن تعظيم بعض الجهال لها حتى ربما أفضى بهم إلى اعتقاد أن لها قوة نفع أو ضرر، كما نراه الآن مشاهدًا فيما هو دونها، وإلى ذلك أشار ابن عمر بقوله: "كانت رحمة من الله" أي كان خفاؤها عليهم بعد ذلك رحمة من الله".

وأخرج أيضًا في (٤١٦٣) عن طارق بن عبد الرحمن قال: انطلقت حاجًا فمررت بقوم يصلون، قلت: ما هذا المسجد؟ قالوا: هذه الشجرة حيث بايع رسول الله ﷺ بيعة الرضوان؛ فأتيت سعيد بن المسيب فأخبرته،

فقال سعيد: حدثني أبي أنه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة، قال: فلما خرجنا من العام المقبل نسيناها، فلم نقدر عليها، فقال سعيد: إن أصحاب محمد ﷺ لم يعلموها، وعلمتموها أنتم فأنتم اعلم!

وفي رواية أخرى "فرجعنا إليها العام المقبل، فعميت علينا".

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي في كتابه الحوادث والبدع (ص ٣٨) - (٣٩) بعد إirاده قصة ذات أنواط المروية في جامع الترمذي: "فانظروا - رحمكم الله - أينما وجدتم سدره، أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمون من شأنها، ويرجون البرء، والشفاء من قِبَلها، وينوطون بها المسامير، والخرق؛ فهي ذات أنواط فاقطعوها".

وقال الإمام أبو شامة المقدسي في كتابه الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص ٣٦): "ولقد أعجبني ما صنعه الشيخ أبو إسحاق الجبنياني رحمه الله تعالى أحد الصالحين ببلاد إفريقية في المئة الرابعة، حكى عنه صاحبه الصالح، أو أبو عبدالله محمد بن أبي العباس المؤدب، أنه كان إلى جانبه عين تسمى عين العافية، كان العامة قد افتتنوا بها يأتونها من الآفاق، من تعذّر عليها نكاح، أو ولد قالت: امضوا بي إلى العافية، فتعرف بها الفتنة. قال أبو عبدالله: فإننا في السحر ذات ليلة؛ إذ سمعت أذان أبي إسحاق نحوها، فخرجت فوجدته قد هدمها، وأذن للصبح عليها، ثم قال: اللهم إني هدمتها لك، فلا ترفع لها رأسًا، قال: فما رُفِع لها رأس إلى الآن".

وذكر ابن كثير في كتابه البداية والنهاية تحت حوادث سنة ٧٠٤: "وفي هذا الشهر - هي رجب - راح الشيخ تقي الدين ابن تيمية إلى مسجد النارج،

وأمر أصحابه ومعهم حجارون بقطع صخرة كانت هناك بنهر قلو ط تزار، ويُنذر لها فقطعها، وأراح المسلمين منها، ومن الشرك بها، فأزاح عن المسلمين شبهة كان شرها عظيمًا، وبهذا وأمثاله حسدوه، وأبرزوا له العداوة، وكذلك بكلامه في ابن عربيٍّ وأتباعه، فحَسِدَ على ذلك وعودي، ومع هذا لم تأخذه في الله لومة لائم، ولا بالي، ولم يَصِلُوا إليه بمكروه، وأكثر ما نالوا منه الحبس، مع أنه لم ينقطع في بحث لا بمصر ولا بالشام" اهـ

نستخلص مما سبق من الأحاديث النبوية، والآثار السلفية، والأقوال النيرة المتلقاة من مشكاة فقهاء الملة، أنها كلها تحث على هدم القبور المرتفعة فوق ما أذنه الشارع، وكذا المظاهر الشركية، والشعائر الوثنية؛ فإن إزالتها هي الحنيفية.

وقد وقفت أيها القارئ على أمر عثمان رضي الله عنه، الخليفة الراشد بتسوية القبور، وهدم علي، وبعثه أبا الهياج لتسوية القبور المشرفة، وتعمية عمر قبر دانيال، فهذا عمل ثلاثة من الخلفاء الراشدين في هدم القبور المرتفعة، وتسويتها، فمن لم تُقنعه هذه الحجج فهو على شفا هلكة، وليتذكّر وقوفه بين يدي سريع الحساب!



الباب الثالث

النهي عن اتخاذ القبور مساجد، ومعنى ذلك، والحكمة التي لأجلها نهى الشارع عنها

هذا الباب أهميته في بحثنا عظيمة، ومعرفته على طالب الحق أكيدة، والبرهان على ذلك تكرير النبي ﷺ، وتقريره في مسامع الناس طول حياته، ولمّا قُرب أجله، وحان موته، أُكِّد ذلك بوصية نَبَّه بها، وبيَّن فيها خطورة اتخاذ القبور مساجد، مخبراً عن حال متخذيها مساجد، وستقف على ذلك عمّا قريب إن شاء الله.

فنبتدئ أولاً بذكر الأخبار، والآثار الواردة في ذلك، معقِّبين بإفصاح معنى اتخاذ القبور مساجد، وذاكرين صورها، وفي الختام نعرِّج على ذكر شيء من الحكمة التي لأجلها نهى عنها الشارع.

نقول ومن الله نطلب العون، ونستمد الفضل:

(١) أخرج البخاري (١٣٣٠) ومسلم (٥٢٩) في صحيحيهما عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، قالت: فلو لا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً.

(٢) أخرج البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ «قاتل الله اليهود؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»

(٣) أخرج البخاري (٤٣٥) عن ابن عباس، ومسلم (٥٣١) عن عائشة،

وابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما حضرته الوفاة جعل يلقي على وجهه طرف خميصة له، فإذا اغتم كشفها عن وجهه وهو يقول: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يُحذّر مثل ما صنعوا.

(٤) أخرج البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨) عن عائشة رضي الله عنها: أن أم حبيبة، وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتها بالحبشة، فيها تصاوير، فذكرتا للنبي ﷺ فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح، فمات، بنوا على قبره مسجداً، وصوّروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة».

(٥) أخرج الإمام مسلم في صحيحه (٥٣٢) من حديث جندب بن عبد الله البجلي أنه سمع النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك».

(٦) أخرج الطبراني في المعجم الكبير (٤١١) عن أسامة بن زيد مرفوعاً «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

(٧) وخرّجه أيضاً (٤٩٠٧) عن زيد بن ثابت مرفوعاً: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

(٨) وروى ابن خزيمة في صحيحه (٧٨٩) عن ابن مسعود قال: "قال رسول الله ﷺ: «من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد».

هذه بعض الأحاديث المرفوعة التي وردت في المسألة.

وهاك بعض الآثار عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في المسألة:

(١) أخرج البخاري في صحيحه تعليقاً تحت باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور: "لما مات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القبة على قبره سنة، ثم رفعت فسمعت صائحاً يقول: ألا هل وجدوا ما فقدوا، فأجابه آخر، بل يتسوا فانقلبوا"

قال الحافظ في فتح الباري (٢٣٨/٣): "وإنما ذكره البخاري لموافقته للأدلة الشرعية لا لأنه دليل برأسه" اهـ.

قلت: والأدلة الشرعية التي أشار إليها الحافظ هي ما قرّرناه، من لعن المتخذين القبور مساجد، فالأثر يستأنس به للأحاديث التي تقدّمت.

وقال أيضاً: "ومناسبة هذا الأثر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط لا يخلوا عن صلاة هناك؛ فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر، وقد يكون القبر في جهة القبلة فتزداد الكراهة" اهـ.

قلت: وهذا من معاني اتخاذ القبور مساجد كما سيأتي

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٧٦٦٢) بسنده إلى أنس بن مالك: "كان يكره أن يُبنى مسجد بين القبور".

(٣) أخرج ابن أبي شيبة أيضاً (٧٦٥٨) "عن أنس قال: "رأني عمر وأنا أصلي، فقال: القبر أمامك، فنهاني".

(٤) وأخرج أيضاً (٧٦٧١) عن الحكم قال: قال علي: لا تصلّ تجاه حشّ، ولا حمّام، ولا مقبرة".

وروى أيضاً (٧٦٦٣) عن إبراهيم النخعي قال: "كانوا إذا خرجوا مع جنازة، فحضرت الصلاة، تنحوا عن القبور".

هذه الأحاديث والآثار دالة ومتظاهرة على النهي عن اتخاذ القبور مساجد، وكما سبق أن اشرنا قبل، أن النهي يقتضي التحريم؛ فعلى صارفه عن ذلك الدليل.

إذا عرفت هذا فالآن نسلط الضوء على معنى اتخاذ القبور مساجد، ونكشف القناع عن مراد النبي ﷺ في تحريمه ذلك، مقتبسين عما فهمه أهل الاستنباط من العلماء الربانيين عن الأحاديث والآثار بإذن الله تعالى.

قال الإمام النووي رحمه الله في رسالته المسماة برؤوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل ص ٩١ ط. دار البشائر: "قال أبو موسى: - وهو المدني -: وقال أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبدالرزاق الزعفراني، وكان من الفقهاء المحققين، في كتابه في الجنائز: ولا يصلى إلى القبر، ولا عنده تبركاً به، وإعظاماً له. وقوله ﷺ لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها؛ فإنما هلكت بنو إسرائيل؛ لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد... - إلى أن قال -:

قال الحافظ أبو موسى: وقال الفقهاء المتبحرون الخراسانيون: المستحب في زيارة القبور أن يقف مستدبر القبلة مستقبلاً لوجه الميت، وأن يُسَلِّم، ولا يمسح القبر ولا يُقْبَله، ولا يمسه؛ فإن ذلك من عادة النصاري.

قال أبو موسى وماذكروه صحيح؛ لأنه قد صحَّ النهي عن تعظيم القبور، ولأنه إذا لم يُستحب استلام الركن العراقي والشامي في الكعبة؛ لكونه لم يُسنَّ، مع أن الركنين الآخرين يُستلman، فلأن لا يُستحب مسُّ القبور أولى والله أعلم".

قلت: تبين من أطراف كلامهم هذا، أن تعظيم القبور بالتمشُّح بها

وتقيلها، والصلاة إليها، والتبرك بها كل ذلك من اتخاذ القبور مساجد.

ووجه ذلك أنهم ذكروا أن تلك الأشياء من عادات النصارى واليهود تجاه قبور صالحهم، وقد لعنوا باتخاذهم قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد، فمن ضاهاهم فيما ذكر فقد اتخذ القبور مساجد، وارتكب أمراً عظيماً، واقترب حُوباً كبيراً.

وقال ابن حجر الهيتمي رحمته الله في كتابه (الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/ ١٢١ ط مطبعة الأزهرية): "واتخاذ القبور مسجداً معناه الصلاة عليه أو إليه".

قلت: هذا الكلام ينص على أن من اتخذ القبور مساجد الصلاة على القبور، أو إليها، فإذا أدخلت القبور في المساجد ترتب على ذلك الصلاة إليها أو عندها وكل ذلك لون من اتخاذ القبور مساجد.

وقال الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقرئ رحمته الله في كتابه تجريد التوحيد المفيد (ص ٥٠ - ٥١ دار عالم الفوائد): "فالشرك به في الأفعال كالسجود لغيره سبحانه، والطواف بغير البيت الحرام، وحلق الرأس عبودية وخضوعاً لغيره، وتقيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمينه تعالى في الأرض، أو تقيل القبور واستلامها والسجود لها، وقد لعن النبي ﷺ من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، يصلي الله فيها، فكيف من اتخذ القبور أوثاناً تعبد من دون الله فهذا لم يعلم معنى قول الله تعالى إياك نعبد" انتهى كلامه.

نستخلص من كلام هذا الإمام: أن تقيل، واستلام القبور، والطواف حولها، والصلاة لله فيها يُعد من اتخاذ القبور مساجد؛ فإنه لما ذكر هذه

الأشياء عَقَّبَ بأحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

أما صرف عبادة من العبادات إلى القبور وأهلها فهي اتخاذها آلهة، وأوثاناً تُعبد من دون الله، فافهم هذا.

تنبيه: قوله: "غير الحجر الأسود الذي هو يمينه تعالى في الأرض" قد جاء في ذلك حديث لا يصح أخرجه ابن عدي في الكامل والخطيب في تاريخ بغداد وفي سنده اسحاق بن بشير الكاهلي وهو ممن يضع الحديث.

وقال الإمام العلامة علاء الدين بن العطار تلميذ الإمام النووي في كتابه فضل زيارة القبور (ص ٤٨ ط. دار الصحابة بطنطا) "نهى النبي ﷺ عن الصلاة في المقبرة وإلى القبور؛ لئلا تتخذ أوثاناً من دون الله، ولما فيها غالباً من شغل القلب من التذكر بما هو فيه، وصائر إليه عن الصلاة ومقصودها" اهـ.

تنبيه: نسبة الكتاب إلى ابن عطار صحيحة، ذكره الزركلي في الأعلام بعنوان: رسالة في أحكام الموتى وغسلهم.

قال الحافظ في فتح الباري تحت شرح حديث (٤٣٥) (٤٣٦) - وهو حديث «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» - : "وكانه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض، فخاف أن يُعظَّم قبره كما فعل من مضى، فلعن اليهود والنصارى إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم" اهـ.

الشاهد من كلامه: أن تعظيم القبور المؤدي إلى اتخاذها مكاناً للعبادة كالصلاة عندها، وغير ذلك، هو من اتخاذ القبور مساجد.

وقال الشافعي في (الأم ٢/٦٣٢ ط. الوفاء) وأكره أن يبنى على القبر مسجد، وأن يُسَوَّى، أو يُصَلَّى عليه وهو غير مسوى، أو يُصَلَّى إليه.

قال: وإن صلى إليه أجزأه وقد أساء

أخبرنا مالك... أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقى دينان بأرض العرب» اهـ

قلت: الشاهد من كلامه أن الصلاة على القبور أو إليها اتخاذ للقبور مساجد.

تنبيه: قوله: "وإن صلى إليه أجزأه وقد أساء" لاتعني جواز اتخاذ القبور مساجد كيف وقد قال: "أساء"، وقد روى حديث «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وهل يستحق اللعن إلا من ارتكب كبيرة، وجرمًا عظيمًا! هذا أمر.

أما صلاته التي صلاها الله تعالى عند القبر أو إليه فهي التي اختلف فيها أهل العلم بين مصحح لها ومبطل، ومرجع المسألة هو هل جهة النهي منفكة عن الصلاة وأركانها أو غير منفكة، وهي مسألة طال كلام الأصوليين فيها عند بحثهم قاعدة "النهي يقتضي الفساد". وقد أبدى الإمام الشافعي رأيه في المسألة فصّح الصلاة.

قال الشيخ العلامة حسين بن مهدي النعمي، من تلاميذ الأمير الصنعاني في كتابه (معارج الألباب في مناهج الحق والصواب ٤٢٨/٢ ط دار المغني. الرياض). بعد ذكره أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد قال: "فتأمل هذه القباب وما أعدّ فيها من المحاريب والفراش، ومصاحف التلاوة، واعتبار الصلاة فيها، والتردد إليها في الأوقات للذكر والدعاء والاعتكاف وما يطول تعداده. هل لاتخاذ القبور مساجد معنى سوى هذا الذي تقضي

الضرورة بأنه عينه، بل كثيرًا ما وجدنا القباب والمشاهد أحياء من كثير من المساجد في جميع ما ذكرنا". اهـ

قلت: المساجد محلُّ الصلوات، والاعتكاف، وذكر الله ﷻ، وغيرها من القربات، والقبور ليست موضعًا تؤدَّى فيها، أو عندها العبادات، غير أنها تُزار؛ ليتذكر الزائر الآخرة، وليدعو للمزور، أخيه المسلم، وليأتسي بنبيه ﷺ، فمن رام عند القبور غير هذا، وأقام تلك العبادات عندها فقد اتخذها مساجد.

قال الإمام الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء ٢٦٤/١٦ ط مؤسسة الرسالة تحت ترجمة النصراباذي: "ثم قال السُّلمي وقيل له: إنك ذهبت إلى النّاوس وطفّت به، وقلت: هذا طوافي، فتنفّصت بهذا الكعبة!! قال: لا، ولكنهما مخلوقان، لكنّ بها فضل ليس هنا، وهذا كمن يُكرمُ كلبًا؛ لأنه خلق الله، فعوتب في ذلك سنين.

قلت (الذهبي): وهذه ورطة أخرى. أف تكون قبلة الاسلام، كقبر ويطاف به، فقد لعن رسول الله ﷺ من اتخذ قبرًا مسجدًا". انتهى

قلت: الطواف حول القبور من أكبر صور اتخاذها مساجد، حيث إن فاعله يشبه هذا القبر المطوف حوله بالكعبة، المسجد الحرام، وهذا ما حقّقه الإمام الذهبي هنا.

وقال الإمام النووي في المجموع ٢٥٧/٨ بعد نقل كلام للحليمي وغيره في المنع من الطواف حول قبر النبي ﷺ، والتمسح به، وما أشبه ذلك من البدع "هذا هو الصواب الذي قاله العلماء، وأطبقوا عليه، ولا يُغتر بمخالفة

كثيرين من العوام، وفعلهم ذلك؛ فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة، وأقوال العلماء، ولا يلتفت الى محدثات العوام وغيرهم وجهالاتهم" انتهى.

ثم استدلل على ذلك بالأحاديث التي تضمنت النهي عن الابتداع، واتخاذ القبر عيداً.

ومفاد كلامه أن الطواف حول قبر النبي ﷺ، والتمسح به هو من اتخاذه عيداً وهذا منهي عنه على لسان أعلم الخلق بربه ﷺ، فادرك هذه الحقيقة، وافهمها حق الفهم قبل فوات الأوان.

إذا نظرت إلى ما يحدث عند الأضرحة من التوجه لها بالدعاء، والذبح لها، والتقرب إليها بصنوف النذور، وطلب الحاجات منها، والصلاة عندها، والاستشفاء بها علمت يقيناً: أن ذلك اتخاذها مساجد، بل أدهى وأمر مما ذكر تعطيل المساجد، وتعمير القبور والمشاهد، حيث إن عدد الزوّار إلى بعض القبور كالبدوي في مصر، والكاظم في العراق أكثر من عدد القاصدين إلى بيت الله الحرام.

وقد وصل من بعضهم الأمر أن يقولوا: إن من زار ضريح بيولي - قرية في جنوب غرب الصومال فيها ضريح الشيخ أويس - سبع مرات فكأنما حج بيت الله الحرام. ويقول قائلهم كذباً وزوراً وافتراء على الله ورسوله: "زيارة قبره حج كما قال رسول الله"!!!؛ فتباً لمن وضع هذا! ما أشدّ كذبه على رسول الله ﷺ.

وختاماً هذه صور من اتخاذ القبور مساجد، ومن كابر، وعاند، وأعرض،

وتغافل عنها؛ فليعلم أنه يعطل معنى حديث رسول الله ﷺ في النهي عن اتّخاذ القبور مساجد.

وإذ انتهينا من معرفة معنى اتّخاذ القبور مساجد، فلنفتح باب فهم الحكمة التي لأجلها نهى الشارع عن بناء القبور، ورفعها، واتّخاذها مساجد.

قال الإمام الشافعي في الأم (٦٣٣/٢) بعد ذكره حديث رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»: "وأكره هذا للسنّة، والآثار، وأنه كره - والله تعالى أعلم - أن يُعظم أحد من المسلمين؛ يعني يُتخذ قبره مسجدًا، ولم تؤمن في ذلك الفتنة والضلال على من يأتي بعد".

قلت: نص الشافعي رحمه الله أن العلة الموجبة لتحريم اتّخاذ القبور مساجد هي مخافة الفتنة والضلالة على دين المسلمين، إضافة إلى ذلك أن أول شرك حدث في المعمورة إنما نشأ من الغلو والتعظيم في الصالحين بعد مماتهم كما سيأتي تفصيله بإذن الله.

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم تحت شرح حديث (٩٧٢) «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها...» تصريح بالنهي عن الصلاة إلى قبر، قال الشافعي رحمه الله: "وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجدًا مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس" اهـ.

وكذلك نقل هذا عن الشافعي أبو إسحاق الشيرازي في كتابه المذهب آخر كتاب الجنائز.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري

تحت شرح حديث قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (٢٤٨/٣) ط مكتبة الغرباء): "وقد انفق أئمة الإسلام على هذا المعنى، قال الشافعي رحمه الله: وأكره أن يُعظَّم مخلوق حتى يُتخذ قبره مسجدًا خشية الفتنة عليه وعلى من بعده" انتهى كلامه.

قال الخافظ ابن حجر رحمة الله عليه في (فتح الباري تحت شرح حديث (٤٣٥) و (٤٣٦): "وكأنه رحمه الله علم أنه مرتحل من ذلك المرض فخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى، فلعن اليهود والنصارى، إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم" اهـ

قلت: كلامه ظاهر في أن علة منع اتخاذ القبور مساجد التعظيم المؤدي إلى انتهاك حق الله تعالى، كما فعلت اليهود والنصارى.

وقال الحافظ في فتح الباري أيضًا (٢٤٧/٣) باب بناء المسجد على القبر): "وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا، وأما إذا أمن من ذلك فلا امتناع، قد يقول بالمنع مطلقًا من يرى سدّ الذريعة وهو هناك متجه قوي" اهـ

قلت: هذا الكلام يقوي أن نهى الشارع عن الاتخاذ إنما هو لسدّ الذريعة، لا لنجاسة صديد الميت؛ إذ الأنبياء لا تأكل أجسادهم الأرض، ثم هل نحن على أمن من الفتنة التي وقع أولئك، يجيبه الواقع وما ذكرناه.

قال الإمام أبو بكر الأثرم في كتابه الناسخ والمنسوخ (ص ١١٥ ط. دار النوادر): "والمقبرة أيضًا إنما كُرِهت - الصلاة عندها - للتشبيه بأهل الكتاب؛ لأنهم يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد" انتهى كلامه.

تنبيه: استشكل بعض الناس أن النصارى ليس لهم نبي مقبور، فكيف يتصور اتخاذ قبره مسجدًا

الجواب: أن يقال: إن الإمام مسلمًا أخرج في صحيحه عن جندب بن عبدالله البجلي أنه سمع النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني أنهاكم عن ذلك»

فيه أن النصارى اتخذوا قبور صالحهم مساجد، وبه ينحل الإشكال.

وفي صحيح البخاري (٤٢٧) عن عائشة في الكنيسة التي رأت أم سلمة وأم حبيبة، وفيه أنه قال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح ومات بنوا على قبره مسجدًا».

قال الحافظ في الفتح (٤٣٥) وقد استشكل ذكر النصارى فيه؛ لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى، فليس بين عيسى وبين نبينا ﷺ نبي غيره، وليس له قبر.

والجواب: أنه كان فيهم أنبياء أيضًا، لكنهم غير مرسلين، كالحواريين ومريم في قول، أو الجمع في قوله: "أنبيائهم" بإزاء المجموع من اليهود والنصارى، والمراد الأنبياء، وكبار اتباعهم، فاكتفى بذكر الأنبياء " ثم ذكر راوية مسلم التي فيها "وصالحيهم".

وليكن فيما ذكرنا كفايةً، وزجرٌ في الرد على من يدفع الحديث بهذا الاشكال الواهي.

عودة إلى تعليل النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

قال الحافظ في الفتح تحت شرح حديث (٤٢٧) باب: هل تنبش قبور مشركى الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد: "وإنما فعل ذلك أوائلهم؛ ليتأنسوا تلك الصور، ويتذكروا أحوالهم الصالحة؛ فيجتهدوا كاجتهادهم، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا مرادهم، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فعبدوها، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك".

قلت: الشاهد من هذا أن علة النهي والتحذير عن هذا هي سدُّ أبواب الشرك جميعها.

قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٣/ ٢٠٢) (٤٢٧): "هذا الحديث يدل على تحريم بناء المساجد على قبور الصالحين، وتصوير صورهم فيها كما يفعله النصاري، ولا ريب أن كلا منهما محرم على إنفراده" انتهى كلامه.

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم (كتاب المساجد باب النهي عن بناء المساجد على القبور): "قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره، وقبر غيره مسجدًا خوفًا من المبالغة في تعظيمه والإفتتان به فربما أدى ذلك إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالية، ولما احتاجت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثر المسلمون، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة رضي الله عنها، ومدفن رسول الله ﷺ، وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بنوا على القبر حيطانًا مرتفعة مستديرة حوله لثلا يظهر في المسجد؛ فيصلي إليه العوام، ويؤدي المحذور، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرّفوهما حتى التقيا، حتى لا يتمكن أحد من

استقبال القبر؛ ولهذا قال في الحديث ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجدًا والله تعالى أعلم بالصواب" اهـ

قلت: فيه أن قول العلماء في علة منع اتخاذ القبور مساجد هو الافتتان بها والتعظيم المؤدي إلى عبادتها ليس إلا.

تنبيه: إدخال القبر في المسجد وقع في أيام أمراء بني أمية، ولم يتم على أيدي الصحابة رضي الله عنهم، ولم يكن إشارة منهم، بل لم يكن أحد منهم على قيد الحياة وقت إدخال الحجرة في المسجد على الصحيح فافهم هذا.

وقال الإمام النووي في كتابه (رؤوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل ص. ٩١ ط. دار البشائر): "قال الحافظ أبو موسى: وقال الفقهاء المتبحرون الخراسانيون المستحب في زيارة القبور أن يقف مستدبر القبلة مستقبلاً لوجه الميت وأن يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسسه فإن ذلك من عادة النصارى". اهـ

قلت: الشاهد من هذا أن تقبيل، واستلام القبور من عادة النصارى، وهذا مناط النهي وموضع علة الحكم.

واعلم أن قاعدة سدّ الذرائع، واعتبارها لها محلٌ عظيم في الشرع.

قال الإمام القرطبي في تفسيره عند تفسير قول الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنْظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]: "وأما السنة فأحاديث كثيرة ثابتة صحيحة منها حديث عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة، وأم سلمة رضی الله عنهن ذكرتا كنيسة رأتها بالحيشة، فيها تصاوير، فذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ؛ فقال رسول الله ﷺ: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات

بنوا على قبره مسجداً وصوّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله» أخرج البخاري ومسلم.

قال علماؤنا: ففعل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور، ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون كاجتهادهم، ويعبدون الله ﷻ عند قبورهم، فمضت لهم بذلك أزمان، ثم إنهم خلف من بعدهم خلوف جهلوا أغراضهم، ووسوس لهم الشيطان أن آباءكم وأجدادكم كانوا يعبدون هذه الصورة فعبدوها، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك وشدد النكير، والوعيد على من فعل ذلك وسدّ الذرائع المؤدية إلى ذلك، فقال: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد» وقال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد» اهـ

قلت: الشاهد من كلامه أن الأمر الذي راعاه الشارع في النهي عن اتّخاذ القبور مساجد هو ألا يقع المرء بتلبّسها في الشرك، فسدّ هذه الذريعة التي زلّت بها أقدام فقام من الناس، وهوّوا بها إلى هُوّة جهنم عياداً بالله.

قال الحافظ في الفتح تحت (باب هل تنبش قبور مشركى الجاهلية من كتاب الصلاة): "ولا يلزم من اتّخاذ المساجد في أمكنتها أي أمكنة قبور المشركين تعظيمٌ، فعُرف بذلك أن لا تعارض بين فعله ﷺ في نبش قبور المشركين، واتّخاذ مسجده مكانها، وبين لعنه ﷺ من اتّخذ قبور الأنبياء مساجد؛ لما تبين من الفرق" انتهى.

قلت: كلامه يقتضي أن العلة الجالبة للّعنة في اتّخاذ قبور الأنبياء مساجد لما فيها من التعظيم المؤدّي إلى الإشراف بالله، ومن هنا يتبين لك جلياً فساد قول من استثنى - من النهي عن بناء القبور، واتّخاذها مساجد - قبور الصالحين، فأجاز بناءها، واتّخاذها مساجد؛ إذ الأمر الذي يُخاف

منه، ويؤدي إلى الشرك هو الغلو في قبور الصالحين.؛ لأن الناس إنما يعظمون الصالحين بخلاف الطالحين، فأنحصر الإفتتان في قبورهم، فوقع نهى الشارع عليه

والخلاصة من هذا الباب: هو أن الحكمة التي بنى الشارع عليها هذا الحكم هي التعظيم المؤدي إلى عبادة غير الله، وقد وقع طرف من مثل هذا في حياته ﷺ، وردَّ عليه أيما ردَّ، وذلك حين قال له رجل: ما شاء الله وشئت، فأجابه قائلاً: جعلت لله ندًا (أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧٨٣).

وروى البخاري أيضًا في صحيحه (٥١٤٧) عن الربيع بنت معوذ أن جارية قالت: وفينا نبي يعلم ما في غد، فقال ﷺ: «دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين». وهذا حال الناس فإن الشيطان يأتي من قبل تعظيم الصالحين فوق تعظيمهم المشروع؛ ولهذا وأمثاله نهى الشارع عن مثل هذا فافهم.

نقل ابن الجوزي في كتابه تلبيس إبليس (ص ٣٨٧ ط. دار القلم) عن أبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي: "لما صعبت التكاليف على الجهال، والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم. قال: وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل تعظيمهم القبور وإكرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها - وهو وضع الخلق وهو الطيب - وخطاب الموتى بالحوائج وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا وأخذ تربتها تبركًا، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداءً بمن عبد اللات والعزى، والويل عندهم لمن يقبل (هكذا ولعلها ولم يُقبل) مشهد الكهف، ولم يتمسح بآجرة مسجد المأمونية يوم

الأربعاء، ولم يقلل الحمالون على جنازته أبو بكر الصديق، أو محمد، وعلي، ولم يكن معها نياحة، ولم يعقد على قبر أبيه أزجا - وهو ضرب من الأبنية - بالجص، والآجر، ولم يخرق ثيابه إلى الذيل، ولم يرق ماء الورد على القبر" انتهى كلامه.

هكذا أضل إبليس أمة من الناس بتعظيم القبور آنذاك كما بينه العلماء، ما المتصور في زماننا هذا الذي قلّ فيه العلم، والخوف من الله تعالى. ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سَيِّئًا: ٢٠]

وقد رأيت بأمر عيني في السفارة التي سافرتها إلى مصر خرافات تشمئز منها قلوب الموحدين، وتقشعُرُ منها جلودهم من تعظيم القبور باتخاذها مساجد، وكُتِبَ الحوائج للموتى على أوراق، وإرسالها إلى القبور، وقد شاهدت هذا عند قبر الإمام الشافعي رحمه الله، والكارثة العظمى والمصيبة الكبرى: إفتراء سدنة هذه الأضرحة على النبي ﷺ، حيث إن سدنة قبر البدوي يدعون في أثر قدم وضعوها، وصوَّروها عند ضريحه أنها قدم رسول الله ﷺ، زاعمين أنه ﷺ زار أحمد البدوي!!!

قال الإمام أبو محمد المقدسي المعروف بابن قدامة في المغني (٣/ ٤٤٠ - ٤٤١): ولو أبيح - يعني اتخاذ السرج على القبور - لم يلعن النبي ﷺ من فعله، ولأن فيه تضييعًا للمال في غير فائدة، وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام، ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور؛ لهذا الخبر لأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا. متفق عليه. وقالت عائشة: إنما لم يُبرز قبر رسول الله ﷺ؛ لئلا يُتخذ مسجدًا؛ ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم

الأصنام بالسجود لها، والتقرب إليها، وقد رَوينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيمُ الأموات، باتخاذ صورهم ومسحها، والصلاة عندها". اهـ

هذه أقوال أهل العلم واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، لا لبس فيها، ولا خفاء، متظاهرة على أن العلة في تحريم اتخاذ القبور مساجد، إنما هي التعظيم المُفْرِط. وانطلاقاً من هذا فلا يجوز اتخاذ القبور مساجد، ولا يباح تمكين ذلك في الأرض؛ للمعنى الذي ذكرناه.



الباب الرابع

عظم فتنة القبور في المسلمين

وإمكان صيورتها أصنامًا أو أوثانًا تعبد من دون الله

هذا باب مُهمٌ عظيم النفع، عميم الحاجة، كثير الفائدة، يكشف الأغذية عن القلوب، ويفتح الأقفال عن الصدور، ويحطّم شبهة أهل الزيغ الذين أشربوا في قلوبهم محبة القبور، غافلين عما خُلِقوا له، ومَحَطُّ هذه الشبهة هي: إن القرآن إنما ذمَّ اتِّخاذ الأوثان والأصنام آلهة، فكيف تصير القبور آلهة، وأوثانًا تعبد من دون الله؟ وهل يفتتن بها من اعتنق الإسلام؟.

ونحن الآن نشير إلى طرف من النصوص الواردة في هذا، ثم نردف المنقول عن أهل العلم في ذلك؛ لتكون أيها القارئ على بصيرة من هذه المسألة.

قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (١٣) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴿١٤﴾ [نوح: ٢٣-٢٤].

أخرج البخاري في صحيحه (٤٩٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون انصبابًا، وسمّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم، عُبدت".

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في شرح هذا: "وقصة الصالحين كانت مبتدأ عبادة قوم نوح هذه الأصنام، ثم تَبِعَهُمْ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ". اهـ.

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه صحيح مسلم: قال العلماء: "إنما

نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره، وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه، والإفتتان به، فربما أدى إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالية " اهـ وقد مر بنا.

مفاده: أن قوم نوح عبدوا الصالحين، وهذا أول شرك حدث في العالم، وافتتن من بعدهم أمم كما أفاد خبر ابن عباس.

وكلام الإمام النووي رحمه الله فيه أن المبالغة في تعظيم قبور الصالحين يؤدي إلى الكفر، وهذا وأمثاله مما يجعل القبور أوثاناً تُعبد من دون الله.

وروى الإمام الطبري في تفسيره عند تفسير قول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [التنجم: ١٩]: بسنده عن مجاهد ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [التنجم: ١٩]: "كان - يعني اللات - يلت السويق للحاج فعكف على قبره".

وها أنت ترى أيها القارئ أن أكبر طاغية، وأشهر وثن عبده العرب نشأ عن عكوف على قبر رجل اعتقدوا فيه الصلاح، ثم صار ما صار. وبهذا التحرير وحده، ينحل الإشكال، وينكشف الظلام، وتضمحل شبه الطغام والله الحمد.

ولتعلم أيها القارئ أن هؤلاء الذين سَمَّى الله في القرآن مشركين، كانت عباداتهم شركة بين الله خالقهم وبين اللات والعزى وسائر أوثانهم، وهذا ما ذكره الله تعالى في القرآن.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

فإذا كان أمرهم هكذا، وحُكم الله فيهم ما مرّ، فكيف لا تصير هذه القبور التي غلا فيها أصحابها أوثانًا، وإذا جاز ذلك فينا، فقد جَوّزنا في الشريعة التفريق بين المتماثلات، وشريعة الله منزّهة عن ذلك.

أخرج الإمام أحمد في مسنده (٧٣٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

في هذا الحديث أن قبور الصالحين قد تكون أوثانًا تُعبد من دون الله، وذلك مستفاد من سؤال النبي ﷺ ربّه ألا يجعل قبره وثناً، فلو استحالت صيرورتها أوثانًا، كما يتوهمه بعض من لا معرفة عنده؛ لما استعاذ أعلم الخلق بربه منها، فادّرك هذه الحقيقة.

قال الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر في كتاب التمهيد (باب زيد بن أسلم): "وكانت العرب تصلي إلى الأصنام وتعبدها، فخشي رسول الله ﷺ على أمته أن تصنع كما صنع بعض من مضى من الأمم، كانوا إذا مات لهم نبي عكفوا حول قبره كما يُصنع بالصنم، فقال ﷺ: اللهم لا تجعل قبري وثناً يصلى إليه، ويُسجد نحوه ويعبد، فقد اشتدّ غضب الله على من فعل ذلك، وكان رسول الله ﷺ يُحذّر أصحابه وسائر أمته من سوء صنيع الأمم قبله، الذين صلّوا إلى قبور أنبيائهم، واتخذوها قبلة ومسجدًا، كما صنعت الوثنية بالأوثان التي كانوا يسجدون إليها ويعظمونها، وذلك الشرك الأكبر، فكان النبي ﷺ يخبرهم بما في ذلك من سخط الله وغضبه، وأنه مما لا يرضاه خشية عليهم امتثال طرقهم". اهـ

قلت: تعظيم القبور بالصلاة إليها، والتمسح بها، والعكوف عليها: مما يجعل القبور أوثاناً؛ فلذلك نهى النبي ﷺ أمته عنها.

وقد مرّ بنا كلام الإمام الشافعي رحمه الله: "وأكره أن يُعَظَّم مخلوق، حتى يُتخذ قبره مسجداً خشية الفتنة عليه وعلى من بعده"

لو لم تكن في تعظيم القبور فتنة عظيمة، تؤول إلى محنة خطيرة في دين المسلم، لما لعن رسول الله ﷺ اليهود والنصارى باتخاذ قبور أنبيائهم مساجد، ولما قالت عائشة "يحذر ما صنعوا"، "ولولا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً".

تنبيه: ضبط "خشي" بالمبني للفاعل، والمفعول، وورد أن عائشة رضي الله عنها قالت: "غير أنني أخشى".

هذه الخشية، والتحذير من النبي ﷺ، مؤذنة بعظم، وخطورة الافتتان بالقبور والله أعلم.

وقد مرّت بنا مقالة الإمام ابن قدامة "وقالت عائشة إنما لم يبرز قبر رسول الله ﷺ لئلا يتخذ مسجداً لأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم والتمسح بها والصلاة عندها"

ثم إن هذه الأضرحة، والمشاهد يقع فيها من المفاسد ما يعجز العبد عن حصره، وعدّه:

منها: تعظيمها بشد الرحال إليها، والصلاة إليها، والعكوف عندها، والطواف حولها وذلك يوقع الافتتان بها حيث يؤول إلى عبادة غير الله.

ومنها: اتخاذها عيداً حيث إن كثيراً من الناس يتتابون إليها، ويجتمعون عندها في أوقات معينة، وهذا المعنى هو الذي نهى النبي ﷺ عنه في حديثه «لا تتخذوا قبوري عيداً». وقد وصل الحال بالقبوريين إلى أن يسمّوا أفاعيلهم تلك حجاً، حيث إنهم يقولون: من شدّ رحله إلى ضريح فلان كذا وكذا مرّة، فكأنما حج بيت الله الحرام، وهذا تبديل، وتحريف، وتحريف لدين الله تعالى، فأى مفسدة أعظم من هذا.

وقد ذكر علماء الشافعية أن مبدأ عبادة غير الله الغلو في الصالحين.

ذكر البيضاوي في كتابه (أنوار التنزيل وإسرار التأويل (١٧٤/٤ ط. دار صادر بيروت): "أن عبادة الصالحين هي مبدأ الشرك" اهـ

وقال الحافظ في فتح الباري "وقصة الصالحين كانت مبدأ عبادة قوم نوح هذه الأصنام ثم تبعهم من بعدهم على ذلك" اهـ

وذكر الشيخ زكريا الأنصاري أن قول الله في أول سورة الإسراء ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] قال ذلك دون نبيه أو حبيبه لثلاث تفضل به أمته كما ضلت أمة المسيح حيث ادعته إلهاً" اهـ (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن. ط مكتبة الرياض الحديثة. ت عبدالسميع محمد أحمد).

قال الإمام الحافظ إسماعيل ابن كثير في كتابه البداية والنهاية (٢٦٢/١٠ - ٢٦٣ ط مكتبة المعارف) تحت ترجمة نفيسة بنت الحسن، لما ذكر ما يفعله العامة عند قبرها: "الذي ينبغي أن يُعتقد فيها ما يليق بمثلها من النساء الصالحات. وأصل عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها" اهـ

قلت: أفي الوجود فتنة أعظم من عبادة الأصنام؟! فما يجعل الناس

عساكر الشيطان إلا عبادة غير الله تعالى، فإذا عرفنا أن منشأ الوثنية هو المغالاة في الصالحين أو في قبورهم، الكلام من يقول: اتركوا القبور مشيدة مبنية منقوشة بالحجارة، وبالقباب، ولتتخذ عيداً، ولتُصرف أنواع العبادات إلى أربابها بحجة أنها تبرك، أله محل في الدين الإسلامي الحنيف، الذي هو الإستسلام لله وحده؟ لا، كيف يكون له فيه موضع، والله يقول: ﴿مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلِكَةِ وَالنَّبِيِّنَ أَزْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠]

لا يبقى للإسلام أي شعار تحت هذه المعالم القبرورية، أفيقوا أيها المسلمون. أخرج البخاري في صحيحه (٣٤٤٥) عن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله». ولما كان خاتم المرسلين ﷺ أرسل بتوحيد الله تعالى، ونبذ الشرك حَقَّ له أن يُحذِّر أُمَّته عن كل أمر يُنتَهك به حَقُّ الله تعالى، وأن يُغلق أبواب ذلك كله. وإذا تقرر أن مبدأ عبادة الأصنام الغلو في الصالحين، فلا تعجب من نهى الشارع، وتحذيره عن اتخاذ القبور مساجد.

هؤلاء النصارى قد سقطوا في هوة الغلو، فأورثهم الكفر والإشراك بالله تعالى. قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: ٧٧].

وكفرهم الله تعالى بادّعائهم ألوهية عيسى أو بإعطائهم إياه مع الله الألوهية، وقد بين لهم الله الفارق بين الخالق والمخلوق، فلا يستحق العبودية إلا الخالق فقال تعالى: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ...﴾ [المائدة: ١٧٥].

قال تعالى حاكياً عن إبراهيم وقومه: ﴿وَإِذْ هَبْنَا دُوحًا إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٦-١٧].

فالذي لا يملك لنفسه ولا للعباد رزقاً، ليس له أن يعظم بالعبادة.

وقد قطع الله عروق شجرة الشرك، وأصله القائم عليه بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنهُمْ مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَن أَذِنَ لَهُ ۚ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سج: ٢٢-٢٣].

فمن لا يملك شيئاً في السموات، ولا في الأرض، ولا شركة له فيهما، وليس عوناً لله تعالى في تدبير شؤون الخلق، ولا يملك في الآخرة شفاعة إلا من بعد إذن الله، فكيف يُتوجّه إليه بالعبادة. ما أوضح هذه المسألة، وما أشد غباوة من لا يفهمها حق فهمها مع ادّعائه العلم والفقه.

وكان ناس من الإنس يعبدون جناً، فأسلم الجنّ ولم يدر بذلك العابدون، فأنزل الله بشأنهم: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ

وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الاسراء: ٥٧].

وقد قال المفسرون: إن الآية نزلت فيمن عبد عيسى والملائكة وعزيراً.

واعلم أن من عظم الصالحين بصرف شيء من أنواع العبادة إليهم، فإنهم غداً يتبرؤون منهم أمام ربهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الفصص: ٧٥].

قال الإمام الظهري في تفسير الآية: "وبطل كذبهم وإفكهم، وفريتهم على الله بإدعائهم له شركاء فسلك ما كانوا يدعونه إلهاً من دون الله غير مسلكتهم، وأخذ طريقاً غير طريقهم؛ فضل عنهم؛ لأنه سلك بهم إلى جهنم، وصارت آلهتهم عدماً لا شيء؛ لأنها كانت في الدنيا حجارة، أوحشياً، أونحاساً، أو كان لله ولياً، فسلك به إلى الجنة، وذلك أيضاً غير مسلكتهم، وذلك أيضاً ضلال عنهم" اهـ.

وإذ بلغ القلم إلى هنا فلنمسك عنانه، ولنختم بذكر بعض الشبهات التي أثبتت في الموضوع، ونذكر الجواب ردها، إن شاء الله.



الباب الخامس

شبهات مجيزي اتّخاذ القبور مساجد والجواب عنها

ونحن حين نتحدّث عن شبهات لأهل الأهواء والضلال، لا نعني بذلك أننا نُنهيها، ونُدرِك آخرها، بحيث لا يكون لها وجود البتة..

قال الإمام البخاري في كتابه خلق أفعال العباد (ص ٨٩) (٢٤٢) ط. مكتبة التراث الإسلامي: "حدّثني الأوسي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه: لا يقيمون على أمر، وإن أعجبهم إلا نقلهم الجدل إلى أمر سواه، فهم كلّ يوم في شبهة جديدة، ودين ضلال".

إذا عرفت هذا فغرضنا المأمول، وهدفنا المنشود هو عرض أشهر هذه الشبهات، وما عسى أن يكون مظنة لإضلال العوام في إقناعهم أنها حجة، وليست ببرهان، ثمّ أعقبها بالدوامغ من الحجج إن شاء الله، أمّا ما كان من تلاعبهم فلا أُعرج عليه، وأضرب عنه صفحاً؛ لأن حكايته فضلاً عن جوابه مضيعة للوقت.

اعلم أن اتّخاذ القبور مساجد، ونصبها للناس ليتابوا إليها، واتّخاذها عيداً لم يكن معروفاً في زمان الصحابة، ولا في عصر التابعين، ولا في عهد أتباع الأتباع؛ إنما حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة، على أيدي الرافضة والباطنية، وهذه دواوين السّنة بين أيدينا لا يكاد يوجد فيها ذكر لهذه الشعائر القبورية، وكان أول من صنّف في حج القبور والمشاهد شيخ الرافضة ابن النعمان المفيد. وجدير بمسألة هي بنت المئة الرابعة ألا يكون لها أصل في شريعتنا الغراء.

ومن أبرز سمات أهل البدع، وعلاماتهم اتِّباع المتشابهات:

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُكُمُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ...﴾ [آل عمران: ٧].

وفي صحيح البخاري (٤٥٤٧) عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «فإذا رأيت الذين يتَّبِعُونَ ما تشابه منه فأولئك الذين سَمَّى الله، فاحذروهم». والمتشابه ما احتمل معاني، ويظهر المعنى المراد برده إلى المحكم الواضح، فالمبتدع إنما ينظر في الأدلة لهواه، لا لافتقاره.

قد مرّت بنا أحاديث محكمة صحيحة ثابتة في النهي عن بناء القبور واتخاذها مساجد، فمن يعرض عن هذه النصوص، ويعرّج على المتشابهات أو المجملات دون نظر إلى المحكمات، والمبينات، ثم يحملها على المعنى الذي تهواه نفسه، فهو ضال مضل هذا أمر ينبغي أن يتفطن له.

واعلم أن المفزع عند الاختلاف هو الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع المعتمد والقياس الصحيح، فمن ناقض النصوص الشرعية بقول من ليس قوله حجة، فقد ابتعد عن الصواب، وحاد عن الحق.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَنزِعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] أي إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهذا الأمر موجه إلى العلماء الذين لهم الملكة، والدربة في كيفية الرد إلى ذلك.

قال الإمام القرطبي في تفسيره: "فأمر تعالى برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة"

انتهى كلامه. وهذا أمر آخر ينبغي التفتن له.

وأمر آخر هو أن ما أشكل من النصوص يُرجع في فهمه إلى أهل الفقه والعلم، من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، فلا يحاد عن طريقتهم في فهم النصوص؛ لأن ذلك يؤدي إلى الضلالة والزيغ.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَوْنَاهُ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلَبُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝﴾ [النساء: ١١٥].

والأمر الأخير: أن العلم إما نص مصدق أو بحث محقق، فلا بد أن يكون النص المستدل به صحيحاً من حيث النقل والرواية، وأن يكون مطابقاً لمدلوله من حيث الدراية.

الشبهة الأولى:

قالوا: قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾

[الكهف: ٢١]

وجه شبهتهم أن القرآن حكى اتخاذهم قبور أصحاب الكهف مسجداً، ولم ينكر عليهم.

الجواب عليها: الاستدلال بهذه الآية على مرادهم متوقف على أمور:

منها: أن الذين فعلوا هذا الفعل هل هم المسلمون أو الكفار؟ وإذا فرضنا أنهم مسلمون، هل هم محمودون أم مذمومون؟ وهل شرع من قبلنا شرع لنا؟ فإذا كان الجواب: نعم فهل وجد في شرعنا ما يعارض، ثم إن عدم تعقيب القرآن بالإنكار هل تؤخذ منها الإباحة والجواز؟ كل هذه التساؤلات أمامك أيها القارئ، وهاك تفصيلها.

أخرج الإمام عبدالرزاق الصنعاني، وابن أبي حاتم في تفسيريهما عن قتادة:
 "هم الأمراء، أو قال السلاطين" (الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي).
 وهكذا وصفهم الله بأنهم أصحاب غلبة، وقهر، ويد، والغالب في
 هؤلاء الجهل وعدم العلم.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري
 (١٩٣/٣) تحت باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية: "وقد دل القرآن على
 مثل ما دل عليه هذا الحديث - وهو لعن الله اليهود...

وهو قول الله تعالى في قصة أصحاب الكهف: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ
 أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١] فجعل اتخاذ القبور على المساجد
 من فعل أهل الغلبة على الأمور، وذلك يشعر بأن مستنده القهر والغلبة
 واتباع الهوى، وأنه ليس من فعل أهل العلم والفضل المتبعين لما أنزل الله
 على رسله من الهدى "اهـ.

وقد ذكر الإمام الطبري الخلاف في كونهم مسلمين أو غيرهم، فإذا كان
 الأمر هكذا ولا نصّ قاطع على النراع، فترجيح أحد القولين بلا مرجح
 تحكم محض، ولا يحسن في المناظرة، هذا أمر.

والاحتمال الثاني: وهو كونهم مسلمين، فتساءل هل كانوا محمودين
 في فعلهم، وهنا نقول: هل كل أمر حكاه القرآن ولم يُعقَّبْه بالإنكار يستفاد
 من ذلك جواز فعله؟

الجواب: المنع، ولهذه أخوات:

منها: أن القرآن حكى أفاعيل إخوة يوسف ولم يُعقَّبْه بالإنكار.

ومنها: قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧١٤٢): قوله: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة».

وقيل المراد أن الإمام الأعظم إذا استعمل العبد الحبشي على إمارة بلد مثلاً وجبت طاعته، وليس فيه أن العبد الحبشي يكون هو الإمام الأعظم، وقال الخطابي: "قد يضرب المثل بما لا يقع في الوجود، يعني وهذا من ذاك أطلق العبد الحبشي مبالغة في الأمر بالطاعة، وإن كان لا يتصور شرعاً أن يلي ذلك" اهـ.

والاحتمال الثالث: هل شرع من قبلنا شرع لنا؟

الجواب: هذه من الأدلة التي اختلفت في حجيتها أهل العلم، واشتهرت في كتب الأصول، وفي مذهبنا الشافعي أنه ليس بحجة (راجع المستصفى للإمام الغزالي).

وإذا كان شرعاً لنا، فقد جاء في شرعنا ما يناقضه، وهنا يأتي إشكال، وتساؤل من قبل أن السنة لا تنسخ القرآن.

والجواب على هذا الإشكال: أننا لم ننسخ القرآن بالسنة؛ ولكن نسخنا شرع من قبلنا بالسنة، وهذا سائغ فافهم؛ إذ لا يوجد في القرآن حكم في إباحة اتخاذ القبور مساجد، وغاية ما فيه أن حكى أفعال قوم فعلوا ذلك.

وكل هذه الاحتمالات المتطرفة الواردة على ما تشبثوا به يؤذن بوهاء ما تمسكوا به، فكيف ساغ لعائل نصوح لدينه أن يترك النصوص المحكمة المأثورة عن النبي ﷺ بالأسانيد الصحيحة، والمصرحة بالنهاي عن اتخاذ القبور مساجد، والتي لم يأت بعدها ناسخ، ولا معارض، ثم يُعَوَّل على أمر محفوف بهذه

الاحتمالات، مع أن الله أخبرنا في كتابه أن نبيّه ﷺ هو المبين عنه، قائلاً:
﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

الشبهة الثانية:

كون قبر النبي ﷺ في المسجد ولو كان الإدخال حراماً لما أدخل.

الجواب عليها من وجوه:

الوجه الأول: الحجة هو ما قاله النبي ﷺ، لا ما فعله غيره، وهذا وحده كاف في قمع شبهتهم، هذا وجه.

والوجه الثاني: هو أن يقال: إن الصحابة دفنوا النبي ﷺ في حجرته التي توفي فيها، فراراً من اتخاذ قبره مسجداً، فكيف يُدخلون قبره في المسجد!

وفي حديث عائشة: "ولولا ذلك أبرز قبره"، ومعنى ذلك: لكُشف قبره ﷺ، والمراد بذلك الدفن خارج بيته، كذا في فتح الباري لابن حجر رحمه الله.

إذا عرفت هذا، تبين لك الأمر الذي ألجأ الصحابة إلى أن يجعلوا قبر النبي ﷺ في حجرته، وهو مخافة أن يُتخذ مسجداً، فكيف يقال: إن الصحابة كانوا راضين بفعل من أدخل القبر في المسجد وهم يقولون: "لولا ذلك أبرز قبره"؟!

وهذا الجواب يحل عنك شبهة عقيمة، يقول فيها صاحبها: إن القبر أُدخل في المسجد برضا من الصحابة. ولتترك هذا للوجه الآتي بعد وهو:

الوجه الثالث: يحتاج صاحب هذه الشبهة أن يبين للناس تاريخ إدخال القبر في المسجد وهل كان الصحابة متوافرين وقتئذ.

قال الحافظ الإمام محمد بن عبد الهادي في كتابه (الصارم المنكي في الردّ علي السبكي (ص ١٣٦): "وإنما أُدخلت الحجرة في المسجد في خلافة الوليد بن عبد الملك بعد موت عامة الصحابة الذين كانوا بالمدينة وكان من آخرهم موتاً جابر بن عبدالله وتوفي في خلافة عبد الملك؛ فإنه توفي سنة ٧٨، والوليد تولّى سنة ٨٦ وتوفي سنة ٩٦، فكان بناء المسجد، وإدخال الحجرة فيه فيما بين ذلك". اهـ

وذكر ابن جرير في تاريخه أن الوليد بن عبد الملك أمر سنة ٨٨ بهدم المسجد النبوي وإدخال حجره في المسجد، بما فيها حجرة عائشة رضي الله عنها، فصار القبر بذلك في المسجد.

وذكر عمر بن شبة في كتاب أخبار المدينة أن الهدم، وإدخال القبر في المسجد كان سنة ٩١.

ومهما يكن من أمر في ذلك، فإننا نعلم أن الإدخال وقع في عهد التابعين حيث لم يكن ثمّ صحابي، ومن قال غير ذلك فعليه أن يأتي بدليل مُقنع.

تنبيه: روي أن سهل بن سعد توفي سنة ٩١ وهو آخر من مات في المدينة، لكنّ ذلك لم يرد بسند صحيح.

الوجه الرابع: وهذا الإدخال، وكيفيته ينبئ عن أمر يقطع دابر شبه المتخذين المساجد قبوراً، وهو أنهم بالغوا في ستر القبر عن أعين الناس حتى لا يمكن أن يُتخذ مسجداً، وقد ذكر الإمام النووي رحمه الله ذلك عن العلماء كما مرّ.

قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٣/ ٢٤٨ ط مكتبة الغرباء): قال

القرطبي: بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر النبي ﷺ، فأعلوا حيطان تربته، وسدّوا الداخل إليها، وجعلوها محدقة بقبره ﷺ، ثم خافوا أن يتخذ موضع قبلة إذا كان مستقبل المصلين؛ فتتصور الصلاة إليه بصورة العبادة، فبنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا على زاوية مثلثة من ناحية الشمال؛ حتى لا يتمكن أحد من استقبال قبره ولهذا المعنى قالت عائشة: "ولولا ذلك أبرز قبره" اهـ

والخلاصة من هذه الوجوه:

أن الحجة قول النبي ﷺ الثابت المحكم، لا ما فعله بعض الملوك، مع أن ابن كثير ذكر في البداية والنهاية أن سعيد بن المسيب كره ذلك حيث قال في (٧٥/٩): "ويحكى أن سعيد بن المسيب أنكر إدخال حجرة عائشة في المسجد، كأنه خشي أن يتخذ القبر مسجداً".

وإن كان هذا مروياً بصيغة التمریض، فالحجة في إنكار اتّخاذ القبور مساجد مأخوذة من أحاديث النبي ﷺ الصحيحة بلا منازع.

وفعل كبار الصحابة من الخلفاء الراشدين كعمر وعثمان في توسيعهما المسجد النبوي لم يَتِمَّ بإدخال القبر في المسجد، والافتداء بفعلهم أولى كما قال ﷺ: «فعلیکم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ».

الشبهة الثالثة:

يقول المعترض: قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة في المصنف: في الفسطاط يضرب على القبر ثم أخرج في (١١٨٧٢) عن هشيم عن عمران بن

أبي عطاء قال: "شهدت وفاة ابن عباس فوليه ابن لحنيفة، فبنى عليه بناء ثلاثة أيام".

الجواب عليها من وجهين، من حيث الرواية، والدراية:

الوجه الأول: عمران بن أبي عطاء أبو حمزة القصاب الواسطي.

روى عن أبيه وابن عباس ومحمد بن الحنفية.

وعنه يونس بن عبيد وشعبة والثوري وهشيم.

قال أحمد: "ليس به بأس صالح الحديث".

وقال ابن معين: "ثقة".

وقال أبو زرعة: "بصري لين".

وقال أبو حاتم والنسائي: "ليس بالقوي".

وقال الآجري عن أبي داود: يقال له: عمران الجلاب ليس بذلك وهو

ضعيف، له في مسلم حديث ابن عباس لا أشبع الله بطنه (كذا في تهذيب التهذيب).

الخلاصة: أن الرجل مختلف فيه.

الوجه الثاني: أن يقال أين أحاديث رسول الله ﷺ المحكمة في النهي

عن البناء، بجانب فعل تابعي ليس قوله حجة؟! فالحجة ما أثبتته النبي ﷺ، ومن سواه قوله يحتاج له لا به فافهم هذا.

قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الثور: ٦٣].

وقد خذر الشارع عن معارضة النصوص بأقوال أو أفعال الرجال؛ وذلك من الجدل في آيات الله بغير سلطان.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِيَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ٥٦].

والسلطان في الآية الحجة القاهرة، والدليل الشرعي المحكم فمن جادل به فهو ناج، ومن خاصم بغيره فهو على ضلالة، وشبهة هؤلاء من جنس النوع الثاني نسأل الله السلامة.

الشبهة الرابعة:

قال المعترض: "أخرج الإمام ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٨٧٣)، عن وكيع عن أبي معشر عن محمد بن المنكدر: أن عمر ضرب على قبر زينب فسطاطاً".

الجواب عليه: أن نقول أثبت العرش ثم انقش؛ فإن ابن المنكدر، وعمر بينهما مفاوز تنقطع بها أعناق المطي.

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: قال البخاري عن هارون بن محمد الفروي مات - أي: ابن المنكدر - سنة إحدى وثلاثين ومئة.

وقال ابن المديني عن ابن عيينة: بلغ نيفاً وسبعين سنة.

قلت (أي ابن حجر) فيكون مولده على هذا قبل سنة ستين بيسير فتكون روايته عن عائشة وأبي هريرة وعن أبي أيوب الأنصاري وأبي قتادة وسفينة ونحوهم مرسلة وقد قال ابن معين وأبو بكر البزار: "لم يسمع من أبي هريرة".

قلت: "إذا لم يدرك أبا هريرة، فكيف يدرك عمر رضي الله عنه، وقد مات سنة

ثلاث وعشرين.

فظهر من هذا علة الأثر وهي الإنقطاع.

ثم إذا ظهرت رايات النصوص في ميادين الكفاح طارت أعلام المقاييس في مدارج الرياح، وإذا جاء الخبر بطل النظر، فهذه أحاديث رسول الله ﷺ واضحة المعنى، تنادي بالنهي عن بناء القبور، واتخاذها مساجد.

واعلم أيها القارئ أن حجية قول الصحابي، أو فعله إن صح السند إليه، ولم يعارض قوله نصًا ثابتًا عن النبي ﷺ مختلف فيها.

الشبهة الخامسة:

أن الحجر أو الحطيم فيه قبر إسماعيل عليه الصلاة والسلام، وأن في مسجد الخيف مقبرة سبعين من الأنبياء

قلت: الجواب عليها من وجهين:

الوجه الأول: ثبوت هذا يحتاج إلى دليل صحيح، سالم عن المعارض، وهذه وظيفة المستدل، فعليه أن يبين صحة ما يستدل به.

الوجه الثاني: لو فرضنا جدلاً ثبوت هذه القبور في الأماكن التي ادّعت فيها لاحتجنا أن تتساءل: هل هي ظاهرة أو لا؟.

والشارع قد علق الحكم بقبور ظاهرة، معلومة، ولا نعلم، ولا نرى في الحجر ولا في مسجد الخيف مقبرة ظاهرة، ونحن إنما كُلفنا فيما يظهر لنا.

الشبهة السادسة:

قال المعترض: هذه القباب نراها مبنية على قبور بعض أهل العلم

كالشافعي رحمه الله.

الجواب على هذه الشبهة: هل فعل باني هذه الأضرحة، والمتخذين عليها المساجد حجة شرعية قاضية على أحاديث رسول الله ﷺ؟!!

وهذا الشافعي نفسه أدرك قبور الأخيار من المهاجرين غير مبنية، فهل الاقتداء في فعل الأوائل أو في المتأخرين؟!!

روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عمران بن حصين رضي الله عنه: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».

والذين بنوا هذه القباب هم الملوك وغالبهم لا يدققون النظر في الشرع بل يتجاوزون عنه.

قال الفقيه ابن حجر الهيتمي في كتابه "تحفة المحتاج شرح المنهاج" (١/٦٠٠ ط مكتبة الثقافة) عند قول الإمام النووي في المنهاج: (ولو بني في مسبلة هدم): "وجوبا لحرمته كما في المجموع، لما فيه من التضييق مع أن البناء يتأبد بعد انمحاق الميت، فيحرم الناس تلك البقعة وقد أفتى جمع بهدم كل ما بقرافة مصر من الأبنية حتى قبة إمامنا الشافعي رحمه الله التي بناها بعض الملوك، وينبغي لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة، فيتعين الرفع للإمام أخذًا من كلام ابن الرفعة في الصلح" اهـ.

الشاهد من كلامه: أن القبة على قبر الإمام الشافعي إنما بناها بعض الملوك، فكيف يجعل ذلك حجة أمام، أحاديث رسول الله ﷺ؟!!



الخاتمة

هذا؛ وأحمد الله تعالى على إتمام ما إياه قصدت، من رفع منار التوحيد، وإظهار معالمه، ورفع شعائره، سائلين المولى ﷺ أن يرفع درجاتنا بهذا العمل الذي هو من أفضل القربات، وأجل العبادات؛ إذ إيقاف الحائر على سنن ما خلق له من أحسن الجهاد، كما أن إفحام المعاند ببراهين الشرع من أقوى أسباب انتصار الدين؛ ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وحين قد بلغ بنا الكلام إلى هذا الحد فلنضع عصا التسيار على هذا الحرف.

وأنا سائل أخا استفاد من هذا البحث أن يدعو لي، ولوالدي، ومشايخي، وسائر أحبابي، والمسلمين أجمعين، وأن ينصح لي بإهداء خللها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه الكرام

فرغت من تصحيحه ليلة الخميس الخامس من شهر ربيع الثاني سنة

١٤٣٧هـ



المحتويات

المقدمة ٥ - ١٤

الباب الأول

الهيئة المشروعة في القبور ١٥ - ٢٢

الباب الثاني

الهيئات المنهي عنها في الأضرحة ٢٣ - ٣٨

الباب الثالث

النهي عن اتخاذ القبور مساجد، ومعنى ذلك،
والحكمة التي لأجلها نهى الشارع عنها ٣٩ - ٥٦

الباب الرابع

عظم فتنة القبور في المسلمين، وإمكان صيرورتها
أصنامًا أو أوثانًا تُعبد من دون الله ٥٧ - ٦٤

الباب الخامس

شبهات مجيزي اتخاذ القبور مساجد، والجواب عليها ٦٥ - ٧٦

الخاتمة ٧٧



